

مدونة أبو عبدو
أبو عبدو البغل
سلامة كيلة
بصدد الماركسية
كراسات
الماركسية

سلامة كيلة

بصدد الماركسية

بصدد الماركسية

- سلسلة كراسات ماركسية، (2)
- الطبعة الأولى: 2007

مدخل

كانت مشكلة الماركسية التي راجت خلال العقود الماضية تتمثل في أنها كانت إما "شفوية"، أي لا تقوم على الوعي بل على السماع، أو نصيّة تحفظ بعض الأفكار والمفاهيم، وتكرر بعض التصورات دون أن تمتلك "العقل الماركسي". لهذا كانت لا ماركسية في جوهرها، وإن كانت تكرر بعض المصطلحات والمفاهيم والمواقف الماركسية. وهو الأمر الذي يفرض الانطلاق من تحديد معنى الماركسية، وبالتالي الموقف من التراث الماركسي، أي ذاك التراث الذي كتبه كل من ماركس/إنجلز ولينين وتروتسكي وبليخانوف وماو و.....

إذن، ما هي الماركسية؟ وكيف نتعامل مع التراث الفكري الذي كتبه الماركسيين؟

هذا سؤال مهم وأساسي لكل من يسعى إلى فهم الماركسية، وبالتالي فهم تعاملها مع ذاتها. لكي تتأسس ماركسية حقّة، ويكون هناك ماركسيون ليس صورياً بل بالفعل.

هذه مشكلة أولى حكمت الماركسية في الوطن العربي، المشكلة الأخرى تمثلت في أن التركيز على النقل، والحفظ، منع وعي الواقع، منع النظر إلى الواقع العربي. لهذا ظلت الماركسية الرائجة سطحية، لأنها بعيدة عن وعي الواقع ووعي آليات تغييره.

****

لهذا كان من الضروري أن يجري تلمس ماهية الماركسية، وفهم آلية التعامل مع التراث الماركسي بعيداً عن المنطق النصي. من أجل أن تكون "أداة" تحليل وبحث، وبالتالي وعي. من أجل أن تكون منهجية تفكير قبل أن تكون مفاهيم ومصطلحات وأفكار ومواقف. ولكي لا يكون دورنا هو

عكس فكرة لماركس أو إنجلز أو لينين، أو أي مفكر آخر، على وقعنا، أو على واقعة عندنا، لكي نصل إلى مواقف مثيرة للسخرية. من أجل أن نعي هذا الواقع، وهذه الواقعة، مباشرة استناداً إلى منهجية وليس إلى نص.

وهو الأمر الذي يفرض الإشارة إلى القضايا التي يتشكل منها الواقع العربي، من أجل بلورة آليات التغيير.

(1)

حول الأيديولوجيا

لاشك أن فرقاً يقوم بين الإرادة والموضوع، العامل الإرادي والعامل الموضوعي، رغم الحاجة إلى توحّدهما. وإذا كان الصراع الطبقي يجري في الواقع، لهذا تعبّر الطبقات الفقيرة المضطهدة عن ذاتها من خلال أعمال مختلفة، بعضها سلبي وبعضها إيجابي. وإذا كان هذا الصراع يبقى مغلقاً، بمعنى أنه يأتي كرد فعل عفوي على حالة الاستغلال التي تحدثها الطبقة المستغِلة الحاكمة، فلا يستطيع التجاوز النوعي لهذه الحالة، حيث تبقى الطبقات المستغَلة، المضطهدة، مستغَلة مضطهدة، برغم ما يمكن أن يحققه نضالها من «تحسّن» معاشي، وبالتالي يجري الصراع الطبقي «موضوعياً» في إطار مغلق. فإن نقطة التجاوز تتمثل في اتساع التمايز الطبقي، تفاقم الصراع الطبقي. وهنا نحن لا نقصد تفاقم الاستغلال فقط، فهذه خطوة لابُدَّ منها، لكنها لا تؤدي إلى الوصول إلى نقطة التجاوز وإن كانت تهيئ لها. الذي يُحدِث القطيعة ويحقق التجاوز، ويسمح بتفاقم الصراع الطبقي، هو عامل إرادي يتعلق بالوعي والتنظيم معاً.

فإذا كان نضال الطبقة العاملة، والطبقات المضطهدة عموماً، لا يسمح لها بأن تبلور «وعيها» المتناسب مع مصالحها. وهنا يمكن أن نضيف مسألة «صغيرة» هي الوعي الشمولي المتناسب مع المصالحة الشمولية لتجاوز مسألة «الوعي» الجزئي المنتج عن مصالح جزئية، هي مطلبية، معاشية (اقتصادية في الأساس). إذا كان النضال العفوي لا يسمح بتبلور الوعي المعبر عن المصلحة الشمولية للطبقة، فإن تبلور الوعي العام في المجتمع الذي هو انعكاس للتبلور الطبقي أساساً (لكن مع التأكيد أنه ليس انعكاساً ميكانيكياً) هو طريق الخروج من الحلقة المغلقة هذه. وهذا ما أسماه لينين اكتساب الوعي من خارج الطبقة[1]. هنا يجب أن نشير إلى أن الوجود الموضوعي للطبقة العاملة يعكس نفسه في صورتين: على الصعيد

---

[1]-لينين "ما العمل؟" دار التقدم – موسكو 1968 (ص 44-56).

الفكري، على صعيد الوعي، في صورة وعي جزئي، هو الذي يؤسس للنضال المطلبي. وصورة وعي شمولي يتبلور في الفلسفة المادية الجدلية. وإذا كان الانعكاس الأول للوعي يبدو انعكاساً ميكانيكياً، فإن الإنعكاس الثاني يبدو معقداً. وهذا الذي يميز بين مصلحة «واقعية» لطبقة، ومصلحة «مستقبلية». أي يميز بين «الواقع» والحلم، الواقع غير الواقعي والحلم الواقعي. وهو الذي يميز بين الوعي الزائف والوعي الحقيقي.

هذه الصيغة من الفهم توجد إشكالية محددة، أو أنها توضح إشكالية محددة، هي إشكالية الوعي الشمولي. فإذا كانت الظروف العامة تسهم في تفاقم الصراع الطبقي فإن انتكاسة هذا الصراع تبدو نتيجة غياب الوعي الشمولي، الذي يعني الوعي الأيديولوجي، المعبّر عن مصلحة الطبقة العاملة.

هنا ننتقل لمناقشة هذه القضية، قضية الوعي المعبَّر عنه في أيديولوجيا، الأفكار والمفاهيم الأيديولوجية المعبِّرة عن مصلحة الطبقة العاملة. إن نقطة التجاوز هي اكتساب الوعي الشمولي، الوعي العلمي. وإذا كانت الطبقة العاملة لا تستطيع ذلك، بمعنى أن هذا الوعي لا ينمو «ذاتياً» داخلها، فإن بلورته وإيصاله من مهمة فئة قادرة على ذلك. هنا يأتي دور الحزب من خلال إتحاد هذه الفئة بالطبقة (وليس العكس)، اندماجها فيها. وبالتالي السعي من أجل بلورة تصور أيديولوجي يعبّر عن رؤية الطبقة العاملة، وينطلق من مصلحتها. لكن هذه الأيديولوجيا تتجسد في برنامج نضال طبقي يحوي مسألتين، التصوّر الاقتصادي والمطالب الاقتصادية، والتصور السياسي والنضال السياسي. لذا كان ضرورياً «فحص» الأيديولوجيا السائدة في الوطن العربي انطلاقاً من جذورها ووصولاً إلى تجسيداتها.

ولاشك أن هذه القضية هامة، خصوصاً بعد التجربة الطويلة التي نشطت فيها الحركة الماركسية، وبعد التطورات السياسية والفكرية التي تحققت.

وإذا كانت الماركسية قد أصبحت الأكثر انتشاراً خلال القرن العشرين على صعيد الحركة الساعية نحو التقدم، فقد كان ضرورياً نقد تصور محدد للماركسية، ليس في المجال السياسي فقط، بل وأساساً في المجال الأيديولوجي. ولكن الأهم هو محاولة بلورة تصور أيديولوجي معين يعبّر عن مصلحة الطبقة العاملة العربية، والفلاحين الفقراء العرب. إن تبلور هؤلاء في «كيان» مسألة في غاية الأهمية بعدما «قزّمت» الحركة الماركسية المعبِّرة عنهم ذاتها إلى الحد الذي جعل دورها ثانوياً ومساعداً ليس إلا. إن التمايز مهمة المرحلة الراهنة، ولا تقدم بدون تحقيق هذا التمايز. فمن هي الطبقة العاملة العربية؟ وما هي مصالحها، الاقتصادية والسياسية؟ ما هو دورها؟ ما موقفها من الطبقات الأخرى؟ ما هو طريق نضالها؟

هذه مهمة راهنة....

لكن من الضروري البدء بها. لهذا سوف نتناول ثلاث مسائل غدا توضيحها أمراً ضرورياً: الأيديولوجيا ونقد الماركسية الرائجة، الأيدولوجيا والبرنامج، بنية الحزب الطبقية.

(2)

نقد الأيديولوجيا

تنبع أهمية القضية الأيديولوجية من ارتباطها ببرنامج النضال الثوري. إن قيمة المنهج الأساسية تتقوم في قدرته على تحليل الظروف الواقعية وفهم الإشكالات القائمة، ومن ثم تحديد أساليب التغيير الثورية القادرة على تحقيق التغيير المطلوب. ولقد كانت مشكلة الخط الشيوعي التقليدي[1] أنه لم يستطع تحليل الظروف الواقعية بسبب الجمود النظري الذي استشرى.

[1] - نقصد بالخط الشيوعي التقليدي، جملة مفاهيم وأفكار انتشرت لدى الأحزاب الشيوعية. ولابد من أن ننوه إلى أن بعض هذه الأحزاب طرح أفكاراً مختلفة في فترات معينة. لكن ذلك لم يلغ إمكانية تجريد تصور معّين لأفكارها.

ولهذا فإن الاهتمام بالقضية الأيديولوجية نابع من الحاجة لبلورة البرنامج القادر على توحيد الجماهير الشعبية، وعلى تحقيق الانتصار. والبرنامج ليس الأهداف العامة فقط، بل أنه التصور النابع من رؤية مرحلة تاريخية، ومعرفة حركة التطور في الأمة. وهو بذلك ليس الشعارات العامة فقط، بل أنه الرؤية التي تكون الشعارات نتاجاً لها. وكذلك الخطوات التي تسهم في تحقيق تقدم الأمة.

وقضية الأيديولوجيا هي القضية الأكثر أهمية في التنظيم، لأنها أساس العمل كله. فهي «الزاوية» التي يُنظر من خلالها، وهي الرؤية التي يقوم على أساسها العمل الثوري كله.

فالأيديولوجيا أولاً وأساساً منهج في التحليل، وهي ثانياً منظومة الأفكار حول العالم والحياة عموماً[2]، وانطلاقاً من ذلك فإن تبني أيديولوجيا ثورية سوف يفرض تبني برنامجاً ثورياً، وبنية تنظيمية ثورية. والأيديولوجيا الثورية في عصرنا الحاضر هي الأيديولوجيا العلمية، التي أرسى أسسها كل من ماركس، إنجلز ولينين.

ومن هذا المنطلق، فإن تحديد رؤية صحيحة فيما يتعلق بالأيديولوجيا هو أساس تحديد البرنامج وبناء الحزب، وتحقيق الثورة القومية الديمقراطية. وفي هذا المجال لم يعد هناك خيار، خصوصاً بالنسبة للشعوب المتخلفة، ليس لسبب إلا لأن التطورات العالمية، وتطور العلم قد حسما المعركة نظرياً، من خلال ارتباط التقدم بالخيار الاشتراكي. فقد أصبحت الماركسية هي الأيديولوجيا الثورية الوحيدة، ولهذا نشأت ظاهرة التحوّل من القومية والليبرالية إلى الماركسية انطلاقاً من رؤية واعية، أو على أساس عفوي[3]. لكن النقطة الجوهرية هنا تتمثل في وجود رؤيتين

[2] - المنهج ليس الأيديولوجيا، لكنه الجزء الجوهري فيها، الأساس الذي تبنى عليه منظومة الأفكار. فالأيديولوجيا «نسق من الآراء والأفكار: السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية»، و«وقد تكون الأيديولوجيا علمية، وقد تكون غير علمية: أي قد تكون انعكاساً صادقاً أو زائفاً للواقع» (الموسوعة الفلسفية. دار الطليعة بيروت ط4، 1981، ص68). أما المنهج فهو «طريقة للحصول على تردد ذهني للموضوع قيد الدراسة». والمنهج العلمي «يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالنظرية» (نفس الطبعة. ص205).

[3] - لاشك أن سبب ظهور ما يمكن أن نطلق عليه، الموجة الثانية من الأحزاب والقوى الماركسية، هو أزمة الحركة القومية محلياً، والتحوّلات العالمية، وتحديداً انتصار الثورات في الصين، وفيتنام،وكوبا، وكمبوديا...الخ. هذا التحول، في ظل الأزمة المحلية، دفع فئات متزايدة من البرجوازية الصغيرة، إلى تبني الماركسية، بشكل عفوي إلى حدٍّ كبير. لهذا

متناقضتين تسودان صفوف الماركسيين، الرؤية الأولى: وهي الرؤية الجامدة، التي تقوم على أساس «النقل» وترديد الشعارات. والثانية: هي الرؤية العلمية الثورية القائمة على أساس التحليل الملموس للواقع الملموس. ولما كانت الرؤية الأولى لها جذورها وامتداداتها، وهي الرؤية السائدة، كان من الضروري نقدها، نقد منطق النقل، والتمسك بالشعارات، ونقد الجمود لأنه يخرج التحليل عن كونه مادياً، ويحوّله إلى تحليل مثالي، غير واقعي، يرى ما قيل في الماضي، أو في ظروف مختلفة عن ظروفنا، وبالتالي فهو لا يحلل واقعنا. كما أنه لا يستطيع تحديد أسس التطور المستقبلي بجعله الماضي هو المستقبل.

لذلك يجب نقد الجمود الذي لحق بالفكر الماركسي خلال السنوات الخمسين الماضية، أي يجب نقد الخط الشيوعي التقليدي بهدف إعادة الروح العلمية للماركسية ضد الجمود، وإعادة الروح الثورية لها ضد الإصلاحية، والروح الديمقراطية، روح البحث والدراسة، النقد والنقاش، هذه الروح التي غابت منذ هيمن ستالين على الحزب الشيوعي السوفييتي وفرض وحدانية الفكرة، ووحدانية القائد. إن المنهج المادي الجدلي هو المنهج الذي يرتبط بمصالح الطبقات الجذرية دائماً في سعيها لتحقيق أهدافها، وصولاً إلى تحقيق الاشتراكية. وهو المنهج الصحيح الذي من خلال امتلاكه نستطيع فهم ظروف بلادنا، وتحديد أهداف ثورتنا. لذلك فإن نقد الجمود الذي أصبح سمة لدى الأحزاب الشيوعية عموماً، هو مهمة أساسية لكي يبقى المنهج طريقة في الوصول إلى فهم دقيق لظروفنا، وللظروف العالمية المحيطة.

إن ذلك هو المدخل الحقيقي لتحديد أهداف نضالنا، وفهم واقعنا فهماً علمياً، يسهم في تأسيس نظرية ثورية تهيئ الظروف لتحقيق ثورة جذرية، تحقق مصالح الجماهير الشعبية، مصلحة الأمة أساساً، وكذلك مصلحة الطبقة العاملة العربية.

المنهج المادي حقيقة واقعة:

إن اعتماد المنهج المادي الجدلي منهجاً في التحليل وتحديد المواقف

جرى اقتباس هذه التجارب الجديدة بدل اقتباس التجربة السوفييتية، كما كانت تفعل الأحزاب الشيوعية.

السياسية والأيديولوجية، ناتج عن أنه المنهج العلمي الوحيد[4] الذي تأكدت صحته خلال قرن من الزمان.

ولقد جاء المنهج المادي الجدلي تعبيراً عن مسار التطور الفلسفي[5]، الذي بدأ منذ القرون القديمة، وبشكل خاص منذ نشأت الفلسفة اليونانية. وكان هذا المسار يحمل في أحشائه اتجاهاً مادياً، كان جنينياً زمن اليونان، لكنه تطور مع تطور الحياة الاجتماعية، وتقدم العلوم. وظهر واضحاً في الفلسفة العربية خلال عصور ازدهارها، مما جعل الربط ممكناً بين الفلسفة اليونانية، والفلسفة الأوروبية الحديثة. إن التقدم الفلسفي الذي حدث خلال العصور المختلفة كان يبرز الجانب العقلاني، ضد الاتجاهات الغيبية المثالية. وكانت الثورة البرجوازية هي القابلة التي أنجبت الفلسفة المادية، لأنها أسهمت إسهاماً كبيراً في تقدم العلوم الطبيعية، ولأنها أسهمت في تطور الفلسفة عموماً، من خلال الظروف الملائمة التي أوجدتها، نتيجة إسقاطها كل أشكال القمع الأيديولوجي التي كانت سائدة خلال العصور السابقة لها، ومنها عصر الإقطاع بشكل خاص، حيث تحكمت الأيديولوجيا اللاهوتية بكل تطور. فسمحت بحرية الرأي والتعبير والبحث، رغم أنها عادت وفرضت قيوداً على ذلك، بعدما عاشت الرأسمالية أزمة حادة كادت تطيح بها، وساعدت هذه الظروف على نقد السماء، ونقد الأرض.

كما جاء المنهج المادي الجدلي تعبيراً عن ارتباط الإنسان بالحياة المادية في مرحلتها المتقدمة، مرحلة الصناعة الحديثة، فأصبح أداة تحليلها. وكان نشوء الطبقة العاملة تعبيراً عن هذه المرحلة من الارتباط. لقد كان انتصار الرأسمالية يعبّر عن انتصار فئة اجتماعية قليلة العدد تملك رأس المال والصناعة، وتوجِّه الدولة لخدمة صالحها. في المقابل أوجد هذا الوضع الطبقة العاملة التي أصبحت تمثل أكثرية السكان. وهي أكثرية مسحوقة لا تملك سوى مجهودها العضلي، ولا تعيش إلا إذا وجدت عملاً. وهي مجبرة على بيع قوة عملها «بالمفرق»[6]. أما وقد برزت الطبقة العاملة، وازداد عددها لتمثل أكثرية المجتمع في الدول الصناعية المتقدمة، فلقد أصبح انتصارها يعني انتصار الأكثرية، وكان المنهج المادي الجدلي،

---

[4]-موريس كونفورث «الفلسفة المفتوحة. والمجتمع المفتوح، «رد على نقد كارل بوبر للماركسية» «الجزء الأول» نحو فلسفة مفتوحة، ترجمة فاروق عبد القادر، دار الأدب والثقافة (بيروت) ط1 ديسمبر 1979. (ص57).

[5]-لينين «مصادر الماركسية الثالثة، وأقسامها المكوّنة الثلاثة» دار التقدم ـ موسكو (ص5-6) و(ص12).

[6]-ماركس، انجلز «بيان الحزب الشيوعي» دار التقدم ـ موسكو، دون تاريخ، (ص49).

يعني خدمة الأغلبية الساحقة في المجتمع، ولهذا إتحدا...[7].

وأصبح المنهج المادي الجدلي منهج الطبقة العاملة، المنهج الذي ترى من خلاله العالم، وأحرى الظروف الاقتصادية الاجتماعية السياسية المحيطة، وتحدد من خلاله النظرية الثورية، نظريتها من أجل التغيير الثوري.

وإذا كان تطور الفكر الفلسفي منفصلاً عن تطور الطبقة العاملة، «إذ أنه لا يمكن للعمال أن يحصلوا على هذا الوعي إلا من خارجهم»، «أما التعاليم الاشتراكية فقد انبثقت عن النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي وضعها المتعلمون من ممثلي الطبقات المالكة، وضعها المثقفون»[8]، فإن مهمة الحزب الماركسي تتقوم أولاً في الربط بين «التعاليم الاشتراكية» والطبقة العاملة، و إدخال الوعي للطبقة العاملة. وهذا الدور هو الذي أدى إلى انتصار ثورة أكتوبر في روسيا، لكن بالتحالف مع الفلاحين الفقراء، كما أشار لينين.

لقد جاءت التطورات التي شهدها العالم خلال القرن الماضي لتبرز أهمية المنهج المادي الجدلي وتؤكد صحته. ويمكن ملاحظة ذلك من الظواهر التالية:

أولاً: إن العلوم الطبيعية، أثبتت صحة ما جاء به المنهج المادي الجدلي، وأكدت ما قام عليه. رغم أنها أبرزت نقاط ضعف فيه، لاشك في أنها تحتاج إلى بحث.

ثانياً: ولقد انتصرت الشعوب التي اعتنقته، فأصبحت الاشتراكية نظاماً عالمياً، ينافس النظام الرأسمالي، وتزايدت الأمم المتجهة صوب الاشتراكية[*].

ثالثاً: كما أن مفكري النظام الرأسمالي اتجهوا للاستعانة به لفهم أزمات النظام الرأسمالي، ولمعالجة إشكالاته، وحاولوا الاستفادة من ذلك في إطالة عمر نظامهم. ولاشك في أن كل النظريات التي عبّرت عن البرجوازية بهذه الصيغة أو تلك استندت إلى فكرة ما في الماركسية، كما أصبحت مفاهيم ماركسية جزء عضوي من علم الاجتماع البرجوازي، وعلم الاقتصاد

---

[7]-من الضروري التنويه إلى أن تحوّل الرأسمالية إلى إمبريالية، تسيطر على العالم، قد أدى إلى تغير في هذه المعادلة، حيث أصبح ممكناً للبرجوازية التي تنهب شعوب البلدان المتخلفة، إجراء تحويلي. البنية الطبقية في البلد الرأسمالي جعل الطبقة العاملة أقلية، تمثل ثلث السكان تقريباً، بسبب القدرة على توسيع الفئات المتوسطة، بما يناسب التطور التكنولوجي الهائل. وبذلك فالحديث هنا يشتمل المرحلة الأولى من نشوء الرأسمالية فقط.

[8]-لينين «ما العمل؟» دار التقدم - موسكو - (39- 40).

[*]-لكنها عادت وانهارت، وهذه حادثة تحتاج إلى تحليل.

البرجوازي.

لقد شهد المنهج المادي الجدلي موجة عارمة من التشكيك والاستخفاف حين توصل إليه ماركس وإنجلز، حيث سنَّت البرجوازية كل حرابها لإثبات بطلانه، ولهزيمته، لكنها فشلت. وهي أليوم تعترف شيئاً فشيئاً به، وإن حاولت الاستفادة من نقاط ضعفه، ولكن أساساً من أخطاء التجارب التي قامت على أساسه، لإضعافه وهزيمته. وإذا كان الهجوم منصّباً في بداية الأمر على جوهر المنهج، أي على قوانينه الأساسية، فقد تحوّل اليوم إلى الهجوم على التجارب التي تعتمده طريقة في التحليل، كما على إثارة كل النعرات ما قبل الرأسمالية ضده، أي نعرات القبلية والطائفية،خصوصاً في البلدان المتخلفة حيث يمكن إثارة مثل هذه النعرات. وهذا يعبرّ عن عجز في مواجهته وجاهة.

إن صحة المنهج تنطلق من أنه يقوم على العلم، والعلم يبحث في الظروف الواقعية، ويدرس القضايا الملموسة، ولا يبحث في الغيب أو يدرس التخيلات. وكلما تقدمت العلوم الطبيعية، وتطورت الصناعة، ازدادت أهمية هذا المنهج، وتوطدت أركانه.

البلدان المتخلفة وارتباط التحرر بالاشتراكية:

وفي البلدان المتخلفة تبرز القضية بشكل جليّ، فلقد ارتبط تحررها بالاشتراكية، فانتصرت الشعوب التي قادتها أحزاب ماركسية، وهزمت كل التجارب الأخرى، رغم التقدم الذي حصل، والذي يتفاوت من تجربة إلى أخرى، ومن موقع إلى آخر. وإذا كان ممكناً الاستقلال السياسي لبلدانها فلقد اختلفت الأمور، منذ أن أوجدت الرأسمالية نظاماً عالمياً يعتمد السيطرة الاقتصادية بدلاً عن الاحتلال العسكري. إن أوجه الصراع بين البلدان المتخلفة والبلدان الرأسمالية لا تقتصر على الصراع السياسي أو الاقتصادي الاجتماعي، بل تطال الجانب الأيديولوجي، حيث ارتبط التحرر من الاستعمار الإمبريالي بالصراع ضد الأيديولوجيا البرجوازية. فالبرجوازية هي التي تستعمر الأمم المتخلفة وأي تبن لأيديولوجيتها يفقد الصراع صفته الجذرية، ليتحول إلى صراع من أجل الاستقلال السياسي، وزيادة الدور الاقتصادي للفئات البرجوازية المحلية، ضمن علاقات الارتباط بالسوق الرأسمالية. وهذا ما حدث في السنوات الماضية، حيث استطاعت البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة إيجاد أشكال من «الدول المستقلة»، لكن الامبريالية استطاعت في المقابل إيجاد علاقات تبعية

جديدة أعادت السيطرة عليها.

ضمن ذلك فإن الماركسية هي الأيديولوجيا الجذرية في الصراع الجذري بين الاستعمار (قديمه وحديثه)، وبين الجماهير الشعبية التي تعبر عن إرادة التغيير. فالماركسية هي الأيديولوجيا النقيض للأيديولوجيا البرجوازية، والتي تعبّر عن مصالح الطبقات الأكثر سحقاً وفقراً. ولما كان التطور الرأسمالي المستقل في زمن غدت فيه الرأسمالية نظاماً عالمياً غير ممكن[9]، بسبب طابع المنافسة الحرة الذي يمثل جوهر الرأسمالية، فإن المشروع الماركسي يبدو هو الوحيد الممكن. لأنه الوحيد الذي يتأسس على الضد من النظام الرأسمالي العالمي، لأنه ينطلق من الحاجة للخروج من سيطرة هذا النظام.

أما على الصعيد العربي، فقد ارتبط التحرر بالاشتراكية، وحسمت هذه القضية لدى أقسام أساسية من المثقفين، ولدى الطليعة السياسية، بعد انهيارات كبيرة شهدتها الحركة القومية العربية، خلال الأعوام المائة الماضية. لقد فشل المفكرون البرجوازيون في بناء ثقافة برجوازية متماسكة، مندمجة بالواقع العربي، وتسهم في إيجاد أرضية التغيير الرأسمالي المستقل، نتيجة افتقاد البنية الرأسمالية، ونتيجة استثارة الاحتلال الرأسمالي الأوروبي للوطن العربي للأيديولوجيا الأصولية الدينية، وكذلك نتيجة محاربة القوى الاستعمارية ذاتها لهذا الاتجاه، لأنها حرصت على بقاء البنية ما قبل رأسمالية، أي بقاء البنية الإقطاعية والعشائرية (البدوية)، وبقاء تعبيراتها الأيديولوجية (الاتجاهات الأكثر سلفية في الدين). وجاءت الفئات المثقفة والقيادات السياسية من البرجوازية الصغيرة بعد اندحار المثقفين البرجوازيين، وضياع أفكارهم لتطرح أفكاراً أكثر تشويهاً،نتيجة تشربها بالأفكار الأيديولوجية السائدة، وتعلمها على يد المثقفين الرأسماليين في مرحلة انحطاط الفكر البرجوازي، وخصوصاً بعد تفاقم أزمات الرأسمالية، وفي ظروف اتضح فيها عجز البرجوازية المحلية، وبالتالي عجز المشروع الرأسمالي، ولأنها لا تطرح مشروعاً غير المشروع الرأسمالي، بسبب طبيعتها كفئة مالكة، وتسعى لزيادة ملكيتها.. لهذا لم تؤسس فكراً راسخاً، ولم تستطع تحقيق التغيير المنشود.

ولذلك اتجهت أقسام منها إلى الماركسية بعد التجربة المرة التي عاشتها، والفشل الذي واجهته. وقد أسهم هذا الفشل في إقناع فئات متزايدة من المناضلين بأن الماركسية هي طريق الخلاص.

---

[9]-سمير أمين «علاقة التاريخ الرأسمالي بالفكر الايديولوجي العربي» دار الحداثة (بيروت) ط1، 1983، (ص20)، و(ص81).

لكن أية ماركسية؟

فقد تواجدت الأحزاب الشيوعية، منذ ستة عقود ولم تحقق أي انتصار. وكان هذا الفشل من الأسباب التي جعلت المناضلين ينخرطون في صفوف الأحزاب القومية. فكيف يمكن العودة إلى ماركسية فشلت؟ رغم ذلك عاد المناضلون لها في ثوبها الماوي بعد الثورة الثقافية في الصين التي أدت إلى انتشار موجة اليسار الجديد، أو في ثوبها الفيتنامي. لكن الأزمة طالت اليسار الجديد فانقسم وتفتت، ولم يحقق أية خطوة إلى الأمام. لهذا يطرح السؤال، أي ماركسية؟

الصراعات في الماركسية:

إن السؤال حول «أية ماركسية؟» ليس جديداً، ولا هو نتاج الصراع الأيديولوجي في الوطن العربي، فقد عاشت الماركسية منذ نشأتها صراعاً تمحور حول اتجاهين: الأول جامد وشكلي، يتمسك بالشعارات، ويبتعد عن التحليل، ويردد النصوص ويهمل المنهج، والثاني علمي ثوري، ينطلق من أن الماركسية منهج أساساً، منهج لتحليل الظروف الواقعية، بهدف إجراء عملية تغيير ثورية تخدم الطبقات الأكثر فقراً.

بدأ الصراع زمن ماركس، مما دعاه إلى التأكيد أنه ليس ماركسياً[10] حين وجد من يتمسك بالمقولات الجاهزة، أي بالنتائج، ويتناسى منطق التحليل الذي قاد إليها،منطلقاً من أن العلم يقف ضد الجمود، ويقوم على التحليل، تحليل الظروف الواقعية، وينطلق من أن الواقع هو «المادة الخام»، التي جيب تركيز المجهر عليها «لفحصها» ودراستها للوصول إلى نتائج علمية. ولا يقوم على التمسك بالأفكار المسبقة التي تطوّع الواقع لمصلحتها.

بعد ماركس مرّت الماركسية بأربع مراحل، المرحلة الأولى كانت مع ظهور برنشتاين، ثم الأممية الثانية، ورغم التناقض بينهما في مرحلة محددة، فقد مثلا حالة واحدة. برنشتاين «طوّع» الماركسية للرأسمالية بتحويلها إلى أيديولوجيا إصلاحية هدفها ليس التغيير الثوري الجذري بل «ترقيع» عيوب الرأسمالية، وجاءت الأممية الثانية لكي تكمل ما بدأه

---

[10]-انجلز «رسائل حول المادية التاريخية» دار التقدم موسكو (ص4).

برنشتاين بتكريس الأيديولوجيا الإصلاحية. لهذا أكد لينين أن هذه النزعة «ترمي إلى قتل الماركسية عن طريق اللطافة - وخنقها بالمعانقة، بالاعتراف المزعوم بجميع - الجوانب والعناصر، العلمية فعلاً - في الماركسية، باستثناء جانب - التحريض - و- الديماغوجية - و- الطوبوية البلانكية - وبتعبير آخر، تقصد هذه النزعة أن نستخلص من الماركسية كل ما هو مقبول بنظر البورجوازية الليبرالية، بما في ذلك النضال من أجل الإصلاحات، والنضال الطبقي (باستثناء ديكتاتورية البروليتاريا)، والاعتراف (العام) (بالمثل العليا الاشتراكية)، والاستعاضة عن الرأسمالية (بنظام جديد)، وأن تنبذ - فقط - روح الماركسية الخ، روحها الثوري - فقط»[11]، ولقد كرس هذا الخط، الذي كان خطأً عالمياً شمل البلدان الرأسمالية وروسيا وامتد إلى البلدان المختلفة فيما بعد، كرس منطقاً جامداً يعتمد النصوص، ويبتعد عن التحليل. رغم أنه ابتسر الماركسية وأخذ منها ما يخدم تصوراته.

وكانت المرحلة الثانية مع ظهور لينين والحزب البلشفي، فقد لعب دوراً أساسياً في الصراع ضد الجمود النظري، وفي تكريس علمية الماركسية[12]. وضد الإصلاحية السياسية، من أجل تأكيد الروح الثورية للماركسية[13]. ولقد انتصر نظرياً كما انتصر سياسياً حين استولى على السلطة في روسيا القيصرية. لقد تكرس الخط العلمي الثوري في الصراع ضد القيصرية، وضد الرأسمالية العالمية، ومن خلال الممارسة الثورية. وكان منطلق لينين الأساسي يقوم على نقطتين، أولهما: التحليل الملموس للواقع الملموس، وثانيهما أن الواقع أغنى من كل تصوراتنا. لذلك اعتمد التحليل والبحث والدراسة لفهم الظروف الواقعية، على الضد من الجمود القائم على تأليه النصوص وتقديسها. فكان مع الثورة ضد الإصلاح، مع قيادة البروليتاريا للثورة ضد قيادة البرجوازية، لذلك نهضت الماركسية من جديد، وتحوَّلت إلى حقيقة ملموسة، وانتشرت انتشار النار في الهشيم.

جاءت المرحلة الثالثة مع صعود الستالينية، ورغم التغييرات الجوهرية التي أجراها ستالين في الاتحاد السوفييتي، والتي أسهمت في نهوضه وتقدمه، إلا أنه أعاد تكريس منطق الجمود النظري، وتقديس النصوص،

---

(11)-لينين «افلاس الأممية الثانية» دار التقدم - موسكو، (ص23 - 24).

(12)-لينين «من هم أصدقاء. الشعب - وكيف يحاربون الاشتراكيين - الديمقراطيين؟» دار التقدم - موسكو 1970.

(13)-لينين «خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» دارا لتقدم - موسكو.

وتعميم «منهج القوالب الجامدة»[14]، حيث لم تعد الماركسية متميزة - على الصعيد المعرفي - عن الأيديولوجيا السائدة قبل ثورة أكتوبر، فقد امتصت «بعض عناصر التقاليد البيزنطية المتأصلة في روسيا، وبعض عناصر أسلوب الروم الارثوذكس»[15]. ولقد ساد هذا الخط في الحركة الشيوعية العالمية لفترة طويلة. ولازال قوياً متماسكاً، ونقده هو المهمة الأكثر أساسية اليوم، لكي يصبح ممكناً تحقيق ثورة جذرية. وإن النهوض الثوري الجديد في الوطن العربي يجب أن يشمل في احد جوانبه نقداً جدياً لهذا الخط، من أجل تحقيق عملية التغيير الثورية الجذرية. فالمطلوب هو اكتساب الوعي العلمي القائم على أساس المادية الجدلية، والقادر على «فك الغاز» الواقع العربي الراهن. والستالينية، وبما تعنيه من جمود على الصعيد النظري، لا تسهم في ذلك، بل تقف حجر عثرة أمامه، لأنها تكرس منطقاً يعتمد النصوص الجاهزة، التي تحدد الواقع قبل أن يوجد، أنها تكرس منطقاً لاهوتياً تماماً.

المرحلة الرابعة بدأت مع انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، حيث انفتحت آفاق نقد الستالينية. والسمة الأساسية التي وسمت هذا النقد هي أنه تركّز على جانب واحد فيها، يتعلق بـ«بدعة تقديس الفرد»، ولم يطل الجوانب الأخرى، لهذا كان تجاوز الستالينية بطيئاً في الاتحاد السوفييتي، ولم يصل إلى مدياته المطلوبة بعد. ولاشك أن العودة إلى نقد الستالينية في الاتحاد السوفييتي يمثل مرحلة جديدة بحاجة إلى الاهتمام. في مقابل ذلك نشأت ثلاث اتجاهات جديدة، ولقد مثلت اتجاهات جديدة، وإن كان بعضها لم يعتبر أنه يمثل تجاوزاً للستالينية. فقد نشأت الماوية منذ أواسط الستينات، بعد تفاقم الخلاف الصيني السوفييتي وعلى أثر الثورة الثقافية الكبرى في الصين، وهي تجربة تمسكت بالستالينية[16]، رغم قدرتها على الاختلاف مع ستالين في حياته، وكذلك قدرتها على ربط الماركسية بظروف الصين ووعيها للماركسية وعياً صحيحاً. انتشرت الماوية (التي أطلق عليها اسم اليسار الجديد) في مناطق مختلفة من العالم على ضوء الهزائم التي كانت تعيشها الشعوب، وإثر

---

(14)-«بدعة تقديس الفرد وأثرها في كتاب تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي» بحث نظري نشر بشكل افتتاحية في العدد 3 سنة 1956 في مجلة قضايا التاريخ، وصدر على شكل كراس فيما بعد.

(15) -اسحق دويتشر «ستالين، سيرة سياسية» ترجمة فواز طرابلسي. دار الطليعة (بيروت) ط2 تشرين الثاني 1972. (ص283).

(16)-بهذا الخصوص يمكن مراجعة كراس «لماذا سقط وشوف؟» صادر عن دار النشر باللغات الأجنبية بكين 1964 (ص4).

الموقف النقدي الذي اتخذته الصين من «الماركسية السوفياتية» اللاحقة للستالينية. وأصبح المثال الصيني مثال يحتذى كما كان المثال السوفييتي. وهكذا ظلت قضية «النقل» هي السائدة، فقد كان الخط الماركسي في الماضي «يستلهم تعليمات موسكو المكتوبة وغير المكتوبة، فأخذ يستلهم أدبيات بكين. والفرق في نظرنا ليس كبيراً، وإن اختلف الخطان، لأن التقليد والتبعية مرضان عضالان داخل المدارس الشيوعية العالمية، جمداها وشلاها وشوهاها..»[17]، ورغم أنها أثرت في مفاهيم القوى الماركسية الجديدة (اليسار الجديد)، وأصبحت مثالاً على صعيد حرب الشعب، والثورة الديمقراطية، فقد برزت كفقاعة سرعان ما انتهت، رغم استمرار تأثيرها في «وعي» بعض الاتجاهات.

وفي نفس الوقت ظهرت الشيوعية الأوروبية، التي حاولت موائمة الماركسية مع ظروف أوروبا في العصر التكنولوجي، لكنها اتجهت نحو الإصلاحية، وإلى التكيف مع وضع الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية. كما برزت اتجاهات تدعو إلى تجاوز الماركسية، انطلاقاً من أنها «شاخت»[18].

لهذا يمكن القول أن «اليسار الجديد»، حاول ابدال جمل بجمل، ونصوص بنصوص، متجاوزاً قضية المنهج، التي أولاها ماوتسي تونغ اهتماماً لا يستهان به[19].

وتبدو الاتجاهات الجديدة كمحاولات لتجديد المنطق ذاته، منطق «النقل» وترداد النصوص، بأشكال وأغطية جديدة. رغم أنه يعبّر عن شعور بضرورة الإشكالية التي عاشتها الماركسية. لكن النقد لم يطل المسألة الجوهرية، لم يوجه نحو «الجمود النظري» الذي اتخذ شكل تغييب المنهج المادي الجدلي، والتمسك بجمل وأفكار.

والنقد هنا هو محاولة للعودة إلى «روح» الماركسية، وهذه هي مهمة المثقفين الثوريين العرب الذين من واجبهم تكريس الروح العلمية الثورية في الماركسية، ضد الجمود، ونقل النصوص، والتمسك بالشعارات العامة. كيف تغدو الماركسية ثورية؟ كيف تحافظ على كونها منهجاً علمياً؟ كيف تقود إلى

---

[17]-ناجي علوش «الخط العلمي الثوري والثورة القومية الديمقراطية» دار الرأي، مؤسسة القدس تشرين الأول 1976. (ص12) والكتاب يناقش تجربة منير شفيق تحديداً، ويطرح نقاط الخلاف معه، حينما كان ماوياً.

[18]-من الذين يرتبطون بهذا الاتجاه، هربرت ماركوز، روجيه غارودي. كما ظهر اتاه فكري يعتبر نفسه أنه تجاوز الماركسية، وهو الاتجاه البنوي.

[19]-يمكن مراجعة ماوتسي تونغ «أربع مقالات فلسفية» دار النشر باللغات الأجنبية - بكين 1968.

انتصار الثورة؟ وكيف تستطيع تنظيم الجماهير الشعبية؟

هذا الأسئلة الصعبة هي التي تفصل بين المنهج المادي الجدلي والمنهج المثالي. بين الروح العلمية، وروح المنطق الشكلي.

في المنهج:

إن هدف الماركسية هو تفسير العالم وتغييره، لأن هدفها ليس إعطاء تفسيرات للظروف الواقعية فقط، وهذه هي مهمة الفلاسفة في مختلف مراحل التطور التاريخي، وإن كانت تفسيراتهم تتطابق أو تتناقض إلى هذا الحدّ أو ذاك مع الواقع، بل أن هدفها أيضاً هو تحقيق التغيير الثوري الذي يعبّر عن أهداف الطبقات الثورية، لذلك فهي معنية بالظروف الواقعية عناية كبيرة، معنية بتفسير الواقع، لأن عملية التغيير الثوري تتعلق بزمان ومكان محددين، في ظروف محددة وقضايا ملموسة. وفي هذا الإطار إنها ليست فلسفة وإن كانت الفلسفة جزءاً منها، أو كانت «النواة التي تتجمع حولها مختلف الأجزاء المكونة للماركسية»[20]. وهي ليست تأريخاً، وإن كان التأريخ من بعض مشاربها. كما أنها ليست علم اجتماع رغم كونه نمى وترعرع في أحضانها. وهي ليست علم الاقتصاد، وإن كان أحد أركانها الثابتين. إنها أولاً وأساساً عملية تحليل الظروف الواقعية لتغييرها.

وهدف الفلسفة أو التأريخ أو علم الاجتماع أو علم الاقتصاد أو علم النفس، الإسهام في تحقيق ذلك[21]. وهذا لا يعني أننا ننتقص من حقل الفلسفة، أو التاريخ أو الاجتماع أو الاقتصاد... الخ، بل يعني أننا نحاول تحديد القضية الأكثر جوهرية، أما القضايا الأخرى فإنها تنمو وتترعرع في أحضانها، ليتكون من كل ذلك تصور شامل عن العالم والحياة. وهو ما يسمى عادة بالأيديولوجيا. أو يتحدد تصور عن الواقع العياني المحدد، وهو ما يسمى عادة بالنظرية. لكن هذا التصور لا يكتسب شموليته إلا من خلال شمول التجربة العملية وتطورها، أي من خلال تطور الظروف المادية الواقعية. إن هدف الفلسفة والتأريخ وعلم الاجتماع.. ألخ، من منظور ماركسي، هو خدمة عملية التغيير الثورية دائماً[22]. هذا هو معنى

---

[20]-هذا هو رأي لينين في الفلسفة في الماركسية، أنظر ج. كونيو «حزب عمالي من طراز جديد» دار ابن خلدون (بيروت) ترجمة محمد عيتاني دون تاريخ (ص37).

[21]-حول مصادر الماركسية يمكن مراجعة، لينين «مصادر الماركسية...» مصدر سبق ذكره (ص21- 58).

[22]-كارل ماركس، فريدريك انجلز «الايديولوجية الألمانية» ترجمة د. فؤاد أيوب دار دمشق (دمشق) دون طبعة، ودون تاريخ (ص653).

أولوية المادة على الفكر، وأن الفكر هو انعكاس للمادة.

لذلك فإن القضية الأساسية دائماً هي كيف تخدم حقول العلم المختلفة قضية التغيير الثوري؟ كيف تسهم الفلسفة في عملية التغيير، لا أن نتفصم عنها فتتحول إلى مثيولوجيا؟ وكيف يسهم التأريخ في خدمة نفس القضية، مادام التاريخ هو سلسلة متصلة، وما دامت الماركسية توجب وضع «القضية في نطاق تاريخي معين»[23]؟ وكيف يخدم فهم الظروف الاقتصادية الاجتماعية، ووضع الطبقات عملية التغيير الثوري عينها؟. إن تطور حقول العلم المختلفة يجب أن يخدم هذه القضية بالذات.

إن كل ذلك يعني قضية جوهرية وهي أن منهج التحليل هو عماد الأيديولوجيا، وهو عماد النظرية، وهو أساسهما. أما كل التصورات والمواقف النظرية الأخرى، رغم أهميتها وقيمتها، فإنها ترتبط بهذه القضية، إنها نتاجها، إنها نتاج إعمال العقل في الواقع. ومنهج التحليل هو روح الماركسية، صلبها، جوهرها. وهذا ما حاول ماركس، انجلز ولينين، التأكيد عليه. ولما كان أسلوب النقل هو الرائج منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد كرر لينين هذه الفكرة كثيراً، وأكد «أن الديالكتيك هي حقاً نظرية المعرفة (لهيغل) وللماركسية. إن هذا الجانب من الأمور (ليس جانباً، أنه جوهر الأمور)، قد أهمله بليخانوف، ناهيك عن باقي الماركسيين»، ويقول «الديالكتيك هي روح الماركسية». ثم يعلق على مراسلات ماركس - إنجلز، فيقول «إذا أردنا أن نحدد بكلمة واحدة مركز المراسلات، أي النقطة المركزية التي تلتقي عندها جميع الأفكار، فإن هذه الكلمة هي الديالكتيك، تطبيق الديالكتيك المادي على الاقتصاد السياسي، والتاريخ، وعلوم الطبيعة، والفلسفة، وسياسة وتكتيك الطبقة العاملة...»[24]. إن تأكيد هذه القضية له أهمية كبيرة، لأنه يسمح لنا بأن نحدد الخط الفاصل بين منطق التحليل ومنطق التمسك بالنصوص. بين المنطق المادي الجدلي والمنطق القياسي الصوري.

---

(23) -لينين «ملاحظات انتقادية حول المسألة القومية، حق الأمم في تقرير مصيرها» دار التقدم موسكو، دون تاريخ (ص71).

(24)-نقلاً عن الياس مرقص «الماركسية في عصرنا» دار الطليعة (بيروت) شباط 1965،(14).

كيف؟

إن المنهج هو أداة التحليل - طريقة في التحليل -، والمنهج المادي الجدلي هو أداة التحليل العلمية الوحيدة[25]، وهي الطريقة التي يقوم على أساسها تحليل الظروف الملموسة في الزمان والمكان المحددين. أما مجمل الأفكار الأخرى في الماركسية، مثل ديكتاتورية البروليتاريا، أو قانون فائض القيمة، أو صراع الطبقات...الخ، فرغم أهميتها، إلا أنها وجدت استناداً إلى تحليل مادي جدلي، وهي خاضعة لهذا التحليل دائماً، فإذا انفصلت عنه تحوّلت إلى شعارات، وإلى جمل طنّانة رنانة، فارغة المحتوى، عديمة الجدوى، وأصبحت نصوصاً محنّطة. لأن المطلوب أساساً هو تحديد قانون فائض القيمة، أو قانون الصراع الطبقي... الخ، ضمن الظروف المحددة وليس في الكتب، أو على صعيد المماحكات النظرية. إن الإمساك بهذه القضية الجوهرية يجعلنا نميز الفرق بين الأيديولوجيا باعتبارها نسقاً من الأفكار والآراء السياسية والقانونية والأخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية، وبين النظرية باعتبارها «نسق من المعرفة المعممة للجوانب المختلفة للواقع... ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالممارسة التي تضع مشكلات ملحة أمام المعرفة وتتطلب أن تحلها. ولهذا السبب فإن الممارسة جزء لا يتجزأ من كل نظرية»[26]. الأولى تشمل القوانين العامة للكون والحياة، والثانية تشكل القوانين الخاصة لواقع محدد[27]. والمنهج هو الذي يسمح بوجود علاقة صحيحة بينهما، لأن غيابه يؤدي إلى أحد موقفين، إما إحلال الأيديولوجيا محل الواقع، أي إلغاء الواقع والتمسك بـ«القوانين العامة»، أو الخضوع للواقع وبالتالي العجز عن «تنظيره»، أي العجز عن رؤية حركته. وهذا يعني ضرورة امتلاك المقدرة على

---

[25]- هناك من يعتقد أن المنهج العلمي، هو ليس بالضرورة المنهج المادي الجدلي، وهذه رؤية خاطئة. فالعلم هو طريقة التعامل مع المادة، وهو نقيض المثالية - الفيزيقا ضد الميتافيزيقا - ولقد دافع لينين عن ذلك، حيث أكد أن المنهج المادي الجدلي «ليس شيئاً أكثر أو أقل من المنهج العلمي». نقلاً عن موريس كونفورت «الفلسفة المفتوحة..» مصدر سبق ذكره (ص57) وأكد ماركس أنه المنهج العلمي الوحيد. و«أن كل تفسير علمي هو في جوهره تفسير مادي، لأن العلم يعطي تفسيرات طبيعية للظواهر، قادرة على تسليح الإنسان من أجل إعادة تنظيم العالم»، مؤلفين سوفييت «المادية الديالكتيكية» دار الجماهير (دمشق) (ص8).

[26]-«الموسوعة الفلسفية» مصدر سبق ذكره (532).

[27] – المصدر نفسه.

التحليل العلمي، المادي الجدلي، وتجاوز منطق التمسك بالشعارات، والنصوص وإهمال «روح» الماركسية التي هي المنهج المادي الجدلي.

إن التمسك «بالنتائج» وإهمال «روحها» يقود إلى الجمود النظري، وإلى سيادة منطق الشعارات. والنتائج هي القضايا النظرية الأساسية التي تسهم في تكوين منظومة من الأفكار عن العالم والحياة (التي هي الأيديولوجيا)، أو النتائج التي تتعلق بزمان ومكان محددين لا يرتبطان بالزمان والمكان الذين نعيشهما (أي النظرية). إن منهج التحليل هو أساس العملية كلها، أما «منظومة الأفكار» فيجب أن تدعمه لا أن تصبح بديلاً عنه ونقيضاً له. وبالتالي فإن دراسة الظروف الواقعية وفق المنهج المادي الجدلي هي الطريقة العلمية المنافية للتمسك بجملة أفكار موجودة في الكتب، لأن التمسك بأفكار مسبقة تخص ظروف وأزمان أخرى يعبّر عن منهج مثالي[28] يقوم على أساس أولوية الأفكار لا أولوية الواقع. إنه ينطلق من «قياس الغائب على الشاهد». وهي «عملية ذهنية يقوم بها الإنسان العربي بطريقة لاشعورية»[29].

إن منطق التمسك بالجمل الطنانة وبالنصوص الجاهزة، هو منطق مثالي في جوهره حتى وإن كانت الجمل والنصوص من نتاج ماركس، أو إنجلز، أو لينين، لأنه يكرس منطق اللاهوت في مختلف تلاوينه.

أما «النتائج»، والعامة منها تحديداً، فبعضها ثبتت صحته بالتجربة العملية، ومن خلال التطور العلمي عموماً، وبعضها ثبت بطلانه، وقد يكون صحيحاً ضمن الظروف المحددة في الزمان والمكان، لكنه لم يصبح قانوناً نتيجة عدم تكراره في الحياة العملية. والتفريق بين هذه وتلك مهم هنا، لأنه يميز بين ما أصبح في عداد القوانين العامة، وما رسب في قعر آلة الحياة الرهيبة، ودخل مصنفات التأريخ. إن الحديث عن الأيديولوجيا بعموميتها سوف يفرض عدداً من الظواهر، التي يمكن إجمالها بثلاث هي التالية:

1 - النظر للنتائج التي تحوّلت إلى قوانين، وللنتائج التي دخلت مصنفات التأريخ، نظرة واحدة، فلا تمييز بينها، ولا فروقات، وكلها من تراث الماركسية، بينما الفرق واضح بين المنهج كقضية حيّة، وبين القانون الذي ثبتت علميته، وبين مصنفات التأريخ، التي أدرجت في ملفات

---

[28]-وهنا يكمن الفرق بين التمسك بالمنهج كطريقة في التحليل، وبين التمسك بنتائج التحليل التي ولدت في ظروف أخرى.

[29]-د. محمد الجابري «نحن والتراث، قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي» دار الطليعة (بيروت) ط1 نيسان 1980. (ص14 و16). وكذلك

المؤرخين لدراستها ضمن دراستهم للتاريخ إجمالاً، بجوانبه المختلفة، الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والأدبية، ولتاريخ الماركسية تحديداً.

2 - تحويل المنهج إلى جثة ميتة، بدراسة جانبه «الفلسفي» فقط وإلغاء دوره التحليلي المرتبط بدراسة الواقع الموضوعي، وبالتالي تحويل المنجل الذي يستخدم في الحصاد، إلى تحفة في معرض[30].

3 - التمسك بكل ما جاءت به الماركسية، أي ما كتبه ماركس وانجلس ولينين تحديداً[31] (وربما تروتسكي وستالين وماو تسي تونغ)، واعتباره صحيحاً، ومطلق الصحة.

وهنا تظهر النظرة اللاهوتية واضحة تماماً. كل ما جاءت به الماركسية متساوٍ في القيمة النظرية والتاريخية، وكله صحيح ومطلق الصحة، لذلك يجب التمسك به تمسكاً «صارماً». فيصبح نقده زندقة، وفسقاً، وهرطقة، وخروجاً عن «العلم»، وتخلياً عن الماركسية.

وكل ذلك يطرح علينا قضية مهمة وهي هل نستطيع تخطيء ماركس، أو انجلز أو لينين في قضية معينة؟ هل نستطيع أن نقول أن واحداً منهم أخطأ مثلاً؟

إن هالات التقديس منعت ذلك في السنوات الماضية، لكن يمكن القول من منطلق مادي جدلي، ماركسي، أننا نستطيع تخطئة أي منهم،فلقد عاشوا في مرحلة محددة في الزمان والمكان،ووعوا ما استطاعوا وعيه، وفق ظروفهم، وإمكانياتهم، وإمكانيات العصر الذي عاشوا فيه، وحللوا القضايا وفق ما توصّل إليه وعيهم. إن التأكيد على «النسبية» هنا مهم (وهو في جوهر المنهج المادي الجدلي)[32]. نسبية المعلومات التي استطاعوا الحصول عليها،زمانياً أو مكانياً، ونسبية التطور الفلسفي ونسبية الحقيقة أصلاً. إننا الآن ، وبعد أكثر من قرن ونصف على وجود ماركس وإنجلز، وأكثر من قرن على وجود لينين، نستطيع النظر إلى تراثهم، وآرائهم، وفق معيارين هما:

---

[30]- هذا ما فعله ستالين حين «ادلج» المنهج. أنظر، ستالين «المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» دار دمشق (دمشق) دون تاريخ.

[31]-نورد أسماء ماركس وانجلز ولينين، ليس لسبب إلا لأنهم «الإعلام» الأساسيين، الذين يردد الماركسيون بمختلف فئاتهم أسمائهم وأقوالهم. وهذا لا ينتقص من دور الماركسيين الآخرين، الذين استمروا إلى النهاية، أو الذين سقطوا في منتصف الطريق.

[32]-أنظر مثلاً: لينين «المادية والمذهب النقدي التجريبي» دار التقدم - موسكو 1981 (ص147 - 154). وأيضاً: انجلس «ضد دوهرنج» دار التقدم - موسكو 1984 (ص40- 170).

أ- إن الوعي تطور عموماً، وأصبح أكثر شمولية، منطلقين من قانون التطور في المنهج المادي الجدلي.

ب - أنه أصبح بإمكاننا دراسة آثارهم وفق رؤية أكثر شمولية، سواء على صعيد المكان والزمان، أو على صعيد ثراء المعلومات ونتائج التجربة العلمية.

وهذا يؤهلنا لإبراز الخطأ والصواب فيها، الخطأ «المطلق» (أي الذي كان خاطئاً وفق ظروفهم التي عاشوها، وظل خطأ مع تطور الظروف بعدهم)، والخطأ النسبي (أي الذي كان صحيحاً وفق الظروف التي عاشوها، لكنه لم يتحول إلى قانون لأنه لم يتكرر بعدهم). والصواب «المطلق» (أي الذي كان صواباً ضمن ظروفه). وكل ذلك هو الذي يغني المنهج ويطور النظرية، ويبقي الماركسية حيّة وثورية.

وهالات التقديس هي التي قادت إلى الجمود النظري ونقل النصوص. لقد تحوّلت الماركسية إلى نصوص مقدسة لا يُسمح بنقدها، أو تغيير حرفٍ فيها. وقاد ذلك، إضافة إلى الجمود النظري، إلى إسقاط منطق التحليل، لأن التأليه يقود إلى القمع دائماً. إن سمات منطق التمسك بالنصوص هي التالية:

1 - الطفولية نظرياً، لأنه يتمسك بالشعارات العامة التي جاء بها ماركس، في ظروف أوروبا الرأسمالية، أواسط القرن التاسع عشر، وهي شعارات تتعلق بدور الطبقة العاملة والثورة الاشتراكية... ألخ في ظروف مختلفة. أدى هذا الاختلال إلى تبني المنطق الإصلاحي عملياً، وانطلاقاً من نفس التحليل.

2 - السلفية، لأنه يردد أفكاراً قيلت في الماضي، قد يكون بعضها صحيحاً، ولكنها بجملتها تعبر عن تحليل لظروف أوروبا أواسط القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين ولا تحلل ظروف العالم نهاية القرن العشرين، ولا تحلل ظروفنا في كل الأحوال.

3 - تحريم الديمقراطية، وتكريس أسلوب القمع والتسلط، لأن هذا المنطق يرفض التحليل، كما يرفض النقد، انطلاقاً من أن هناك نصوصاً جاهزة، لاشك في صحتها.

إن القضية المطروحة علينا اليوم، هي أي خط نريد؟ الشعارات والجمل الطنانة الرنانة، أم التحليل؟ المنطق اللاهوتي، أم المنهج المادي الجدلي؟ وبالتالي، فما هو مطروح علينا اليوم هو، كيف يبقى المنهج المادي الجدلي حياً ومعاصراً؟ كيف يتجاوز السلفية؟ كيف يبتعد عن الجمود، و«الشعارات»؟

وهذا يتطلب أولاً، العودة إلى الأصول، إلى «نقاء» النظرية، بالتخلي عن منطق التقديس، وبتأكيد الروح العلمية في الماركسية.

(3)

الأيديولوجيا والبرنامج

البرنامج هو نظرية الثورة لمرحلة محددة، وهو لا يقوم إلا على أساس التحليل الملموس للواقع الملموس. والنظرية بناء على ذلك هي «اندماج» المنهج المادي الجدلي بالظروف الموضوعية. أي تحليل الظروف الموضوعية هذه انطلاقاً من استيعاب المنهج ذاته.

هذه هي القيمة الأساسية للماركسية. إن عملية التغيير الثوري تقوم على أساس برنامج ثوري يتعلق بالظروف الواقعية المُعاشة، ولا يتعلق بالأفكار العامة والجمل «المنشّاة». إن علم الجريمة علم واسع، لكن حين يتعلق الأمر بجريمة محددة لا تفيد الاستعانة بالكتب، بل بمعاينة الجثة، الجثة المحددة، وإن كانت الكتب القانونية تعطي ملامح عامة يمكن الإفادة منها، لكن تبقى القضية هي قضية الجثة المحددة.

ومنطق التحليل يقوم على أساس الربط بين القوانين العامة والقوانين الخاصة المحددة، والفصل بينهما يقود إلى أحد اتجاهين: التجريبية أو الجمود. إن المنهج المادي الجدلي هو في جوهر عملية التغيير الثوري، وهو موجهها، لكنه ليس شعاراتها على كل حال. إنه طريقة التحليل التي تقود إلى بلورة النظرية. إنه الصاعق ضمن عملية التفجير. لذلك فإن القضية الصعبة هي قضية «تحويل» القوانين العامة إلى قوانين خاصة، وليس من الممكن تحقيق ذلك دون الجدل المادي.

وإذا كنا لا نريد أن نحدد البرنامج هنا، لأن الموضوع كبير، لا يتسع له المجال في معالجتنا هذه ، لكن ما يهمنا هو تحديد ملامح عامة تفيدنا في دراسة قضية النشاط الثوري، ومادام البرنامج هو أساس العمل التنظيمي، ولأن طبيعة الظروف التي يحددها البرنامج تحدد شكل التنظيم وطبيعته. ولكن أيضاً لتأكيد أن الأيديولوجيا والمنهج، ليسا شيئاً ذو قيمة إذا لم يؤديا إلى بلورة نظرية ثورية تخص الظروف العيانية، إذا لم يؤديا إلى تحديد برنامج الثورة. فإذا كان الجمود النظري قد أدى إلى إحلال الأيديولوجيا محل البرنامج، واعتبار الأيديولوجيا هي البرنامج، مما ألغى الخاص، وضخم من قيمة العام، فإن غياب الأيديولوجيا/ المنهج لن يقود إلى تحديد البرنامج الثوري الصحيح الذي يعبّر عن حركة الأمة في سعيها للتقدم

والوحدة، مما يؤدي إلى خلل واضح في أسس العمل التنظيمي. إن تحديد البرنامج يحتاج إلى رؤية أيديولوجية، وهذه نقطة لا جدال فيها، لكن البرنامج ليس الأيديولوجيا، وليس المنهج، إنه نتاج ذلك، إنه إعمال الفكر في الواقع.

والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في الوطن العربي يتمثل في تحديد واقعنا. ما هو واقعنا؟ ما هي ظروفنا؟ ما هي إشكالات مجتمعنا؟ ما هي طبيعة الثورة عندنا؟ ما هو دور الطبقات المختلفة فيها؟ لمن القيادة؟ باختصار إن المطلوب هو فهم الواقع العياني بما يعنيه من تاريخ مخزون، وراهن قائم، ومستقبل محتمل، أي فهم حركة تطور الطبقات، وإفرازاتها الفكرية، بما يسمح بتحديد الرؤية الإستراتيجية، التي تجعل التقدم الثوري أمراً ممكناً. لأن تحديد الرؤية الإستراتيجية هو الذي يقود إلى صنع ثورة حقيقية، فالثورة علم، كما يقول إنجلز، لهذا علينا أن نتقن هذا العلم[33]، وبالتالي فنحن بحاجة إلى الوعي العميق، وعي الماركسية، ووعي الظروف الموضوعية. وإذا كانت الإشكالية الماضية تكمن في غياب الوعي في هذين المستويين، فإن التأكيد على أهمية توفرهما قضية ضرورية لكل عمل ثوري. إن المجتمع العربي لم يدرس بعد، ولم يصبح المنهج المادي الجدلي أداة التحليل الأساسية فيه، مما أبقاه «غريباً»، ويدرس في إطار «المستوردات» المختلفة، تتبناه فئات اجتماعية محدودة، محدودة العدد، والأثر معاً. ومشكلة الخط الشيوعي التقليدي في أنه لم يبحث في قضايا المجتمع العربي، وما طرحه لا يعدو أن يكون «هوامش» عامة، أو مواقف مبنية على تحليلات أقرب إلى السطحية منها إلى ملامسة الواقع، خصوصاً أن منطق النقل جعله يردد ما كان «ينتج» في ظروف أخرى.

إن المنهج المادي الجدلي لم يندمج في الواقع بعد، لذلك لم يصبح المنهج الثوري الوحيد عندنا، رغم أنه المنهج الثوري الوحيد على الصعيد الفلسفي، وعلى الصعيد التاريخي. ولأنه لم يندمج في الواقع بعد فقد ظلت الرؤية العلمية للظروف العيانية غائبة، مما أدى إلى غياب الرؤية

---

[33]ـلينين «ما العمل؟» مصدر سبق ذكره (35).

الإستراتيجية، وغياب القدرة على تحديد التكتيك الثوري في كل مرحلة من المراحل. ولقد انعكس كل ذلك على طبيعة التنظيم، سواء في تحديد تكوينه ودوره، أو في قدرته على التحوّل إلى طليعة مناضلة. وهذه هي القضية التي تهمنا في هذه الدراسة، لأن قضية التنظيم ليست قضية «تقنية»، بل أنها نابعة من رؤية أيديولوجية ومن إستراتيجية سياسية واضحتين، وإذا غابتا لن يكون ممكناً تأسيس تنظيم ثوري. لأن التنظيم هو عامل توحيد النشاط الثوري بالأهداف العامة للثورة من خلال القوة التي تمتلك رؤية شاملة، والقادرة من خلالها على تحديد إستراتيجية النضال، وتكتيكه، وتأسيس الأرضية التي تسمح بتكوين وعي مطابق لمصالح الطبقات التي تعبّر عنها. وفي نفس الوقت تمتلك العناصر الماسكة لزمام النشاط الثوري.

وبهذا المعنى فإن قضية التنظيم مرتبطة بالخط السياسي النظري، بل أنها خاضعة له. ولن يكون ممكناً فهم قضية التنظيم دون فهم الأساس السياسي النظري الذي يحكمها، وهذا يفرض تحديد الرؤية السياسية أولاً، لكي لا تصبح قضية التنظيم قضية «نظرية» محضة، ويصبح البحث فيها لا يلمس جوهرها، ولا يضعها في إطارها الصحيح. رغم صعوبات تحديد الرؤية السياسية في هذا البحث، لأنه يقتصر على دراسة قضية التنظيم، وبالتالي لا يتّسع إلا لدراسة الجوانب التي تمس التنظيم ذاتها.

يفترض تحديد الرؤية السياسية تحديد طبيعة المجتمع العربي من زواياه المختلفة، وتحديداً من زاوية البنية الاقتصادية - الاجتماعية التي تسكنه، وتؤدي إلى تحديد مدى استقلاله أو تبعيته لمركز محدد، وإلى تحديد وضع الطبقات فيه، ثم شكل الصراع الذي يحكمها. كما يفترض تحديد الرؤية السياسية دراسة المسألة القومية وتحديد طابعها، وانعكاسها على مجمل النشاط السياسي، وأساساً انعكاسها على الرؤية السياسية ذاتها. ويفترض تحديد الرؤية السياسية، أيضاً تحديد طبيعة الثورة على ضوء النقطتين السابقتين، ومن ثم تحديد دور الحزب فيها.

البنية الاقتصادية الاجتماعية

تكونت البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية بفعل النظام الإمبريالي الذي مدّ سطوته نحو البلدان المتخلفة واتبعها لمركز قوي، هو الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات. وكانت السيطرة السياسية للامبريالية مدخلاً لتعميق السيطرة الاقتصادية، ولتأسيس بنية اقتصادية اجتماعية مكملة لمتطلبات هذه الشركات. فاتسم الوضع الاقتصادي المحلي بنمو ما يسمى عادة القطاع الثالث في الاقتصاد، أي القطاع التجاري، على حساب القطاعين الصناعي والزراعي. والمجالات التي تطور فيها القطاع الصناعي هي مجالات استخراج المواد الأولية ذات الضرورة للصناعات الرأسمالية، لأن هدف الشركات الاحتكارية هو الحصول على المواد الأولية الضرورية للنمو الصناعي في المراكز الرأسمالية، ومن ثم توفير الأسواق القادرة على استيعاب السلع التي تنتجها هذه المراكز. إن ما ينمو في البلدان المتخلفة الواقعة في إطار السيطرة الإمبريالية هو كل ما يساعد حركة تصدير المواد الأولية واستقبال السلع المصنعة فقط، وما عدا ذلك تجري المحافظة على البنى المتخلفة السابقة للرأسمالية. لتصبح هذه المجتمعات مجتمعات استهلاكية. وهذه هي سمة البلدان الرأسمالية التابعة، التي تتغلغل فيها العلاقات الرأسمالية دون وجود قوى الإنتاج.

تؤدي هذه العلاقة بين المركز الرأسمالي والبلدان الرأسمالية التابعة إلى هجرة رأس المال المحلي (الناتج القومي) إلى الخارج، مما يزيد من تخلفها ويعمق من تبعيتها. ولكن من جهة أخرى يزيد من فقر الجماهير الشعبية.

وفي هذا الإطار تتكون طبقة تعمل في التجارة والسمسرة، وتلعب دور الوسيط بين المركز الرأسمالي والسوق المحلي، وهي في هذه العملية تراكم ثروات كبيرة. كما أنها في سياساتها الاقتصادية لا تخرج عن إطار أهداف الشركات الاحتكارية، لهذا تركِّز نشاطها في القطاع التجاري تحديداً، ولا تعمل في الصناعة، إلا في المجالات التي تسمح بها الشركات الاحتكارية (الصناعات التحويلية).

وإذا كانت عملية التحوّل من نمط شبه إقطاعي إلى نمط رأسمالي تبعي قد أفرزت طبقات مختلفة، فإن سيطرة الشركات الاحتكارية وتكوّن طبقة مستغِلة ناهبة يقود إلى حالة إفقار مطلقة تطال الجماهير الشعبية كلها. مما يوجد كتلة واسعة معنية بالصراع ضد الإمبريالية، كذلك ضد الرأسمالية

المحليـة[34]. لكـن الحـديث عن كتلـة واسـعة، أو عـن الجمـاهير الشـعبية، لا يهـدف إلـى القفـز عن الطبقـات وتجـاوز وضـع كـل منهـا، والتنـاقضـات فيمـا بينهـا، ومدى قدرة كل منها في الصراع ضد الإمبرياليـة، ومـن أجـل تحقيـق التقدم الداخلي، بل يهدف إلى توضيح قضيـة هامـة هي تبلـور كتلـة واسـعة مـن الجمـاهير معنيـة بالصـراع ضـد الإمبرياليـة، وهـذه مسـألة بحاجـة إلـى الفهم لتحقيق أهداف الأمة كلها. رغم ذلك لابدّ من توضيح وضـع كـل طبقـة بشكل موجز.

الفلاحون:

كـان المجتمـع العربـي قبـل بـدء التوسـع الاسـتعماري الأوروبـي مجتمعـاً فلاحياً تحكمه علاقات شبه إقطاعية، توضّحت أكثر في القـرن التاسـع عشـر بعد اتجاه الدولـة العثمانيـة، بفعل الضـغط الاسـتعماري، إلـى تمليـك الأرض للإقطاع. وكـان المجتمع الفلاحي يحوي ـ على هامشه ـ مدن اتسعت لنشـاط الحرفيين، إضافة إلى طبقة من التجار الذين كانوا يلعبون دوراً فـي التجـارة الداخلية، ومع الخارج. لـذلك كانـت هنـاك مـدن تجاريـة كبيـرة، لهـا تقاليـدها وعلاقاتهـا. ثـم انهـار الريـف بفعـل أكثـر مـن فاعـل أهمهـا تطـور متطلبـات الرأسـمالية العالميـة، وتمحـور حاجتهـا علـى المـواد الأوليـة (الـنفط، الخامات)، تراجـع حاجتهـا لمنتجـات زراعيـة، هـذه الحاجـة التـي دفعتهـا فـي مرحلـة إلـى التركيـز علـى تطـور الإنتـاج الزراعـي (القطـن، الحريـر، وفـي بعض المراحل القمح...). مما قلل اهتمامها بالريف، فأهمل. رغـم اسـتمرار البنية الريفيـة وسيادة طبقـة الإقطـاع/ التجـار إلـى أواسـط القرن العشـرين، حيث لعب وصول فئات من البرجوازية الصغيرة في عدد من الـدول العربيـة إلـى السـلطة، واتجاههـا إلـى تصـفية الفئـات المالكـة فـي الريـف (بقايـا الإقطاع)، وسعيها إلى التصنيع، وبنائهـا لأجهزة دولـة ضـخمة (مؤسسـات دولـة، أجهزة أمـن، جيش)، لعب كل ذلـك دوراً فـي انهيـار الريـف، وهجـرة الفلاحـين للعمـل فـي المدينـة. وجـاء ارتفـاع الـنفط الـذي أوجـد فـرص عمـل وفيرة، وبمغريات كبيرة، ليكمل الانهيار عبر الهجرة إلى البلدان النفطية.

فتبلور وضع، في الريف، يتسم بانخفـاض حجم سكانه لمصلحة المـدن، ولم يعد يشكل غالبية السكان كما كان في السابق، إضافة إلـى تنـاقص حجـم الأراضي المزروعة، وتراجع نسبة دخل الريف في النـاتج القـومي الإجمـالي

---

(34) ـبهذا الخصوص يمكن مراجعة، سعيد المغربي «الثورة ومشكلات التنظيم» منشورات الوعي (1) آب 1986، وخصوصاً الفصل الأول.

تراجعاً كبيراً. مما أدى إلى التحاق الريف بالمدينة من خلال حاجته لسلعها وخدماتها، والى العمل فيها.

وفي إطار هذا الوضع تناقص عدد الفلاحين، وأخذت القيم التي كانت سائدة في التهدّم، وأصبح الفلاحين يعتمدون على مصادر دخل غير الأرض، لأنها لم تعد مصدراً يسمح بتجديد الحياة، خصوصاً بعدما اتسعت الملكيات الفردية الصغيرة التي لا تنتج ما يعيل عائلة طيلة أيام السنة. وفاقم المشكلة الإهمال الذي مارسته الدولة، سواء من أجل توفير مستلزمات تطور الزراعة (البذار، المكننة) أو مستلزمات توفير شروط حياة معقولة (الاهتمام الصحي، التعليم، وسائل الترفيه). فأصبح الريف على شفا الفروغ لولا الأموال القادمة من العاملين في المدينة، أو في دول النفط. لهذا تضررت فئات واسعة، شملت الفلاحين الفقراء والمتوسطين (إضافة إلى العمال الزراعيين)، حيث لم تعد قادرة على العيش، بسبب قلة دخلها من جهة، وارتفاع أسعار السلع، والمواد الأساسية، والمواد الزراعية (البذار...)، نتيجة ارتباط الريف بالمدينة، وبالتالي بالسوق الرأسمالي العالمي، من جهة أخرى. ولقد وجد الفلاحون في السنوات الماضية الحلّ في الهجرة إلى المدينة والعمل في أجهزة الدولة، أو التحوّل إلى عمال، أو الهجرة إلى دول النفط. وكان هذا الحل يفرغ الريف، ويزيد من خرابه، لكنه يوجد وسائل العيش لهؤلاء «المهاجرين»، لكن انخفاض أسعار النفط من جهة الذي حدث منذ الثمانينات (قبل أن يرتفع من جديد)، وتفاقم الأزمة الاقتصادية العامة في المجتمع، أخذ يحدّ من ذلك، لأنه يقلل من فرص العمل. مما يعني تفاقم مشاكل الفلاحين، واستعصاء حلّها.

وإذا كان الإصلاح الزراعي الذي تحقق مع وصول الفئات الوسطى إلى السلطة قد حسّن من وضع قطاع من الفلاحين، فقد أدت التحولات في النظم وتجاوز دور الدولة الاقتصادي، وتعميم الليبرالية،إلى السعي لإعادة الأرض المصادرة وفق قوانين الإصلاح الزراعي إلى ملاكها الإقطاعيين. الأمر الذي فاقم من وضع الفلاحين وزاد من إفقارهم.

الطبقة العاملة:

بدأت الطبقة العاملة في النمو مع بداية الاصطدام بالرأسمالية الأوروبية، حيث أقامت في إطار سعيها لاستغلال المجتمع، المشاريع التي أسهمت في هذا النمو. ثم جاء توسع المدن لكي يوسع من هذه الطبقة بفعل الحاجة إلى الأيدي العاملة، في البناء، والتجارة، والصناعات المختلفة.

وازداد توسعها مع مرحلة التصنيع التي قامت بها «الدولة الوطنية» في إطار سعيها لتحديث المجتمع، وتلك التي قامت بها الرأسمالية المحلية في إطار علاقتها بالشركات الاحتكارية. لكن هذا التوسع ظل غير كبير النتائج. وإذا أضفنا العمال الزراعيين، يمكننا القول أن نسبة الطبقة العاملة بلغ25 % من القوى العاملة تقريباً[*]. لكن ثقل الطبقة العاملة الأساسي تركز في الزراعة، ثم القطاع الثالث، ومن ثم في الصناعة.

ولقد شهدت الطبقة العاملة في الوطن العربي خلال السنوات الأربعين الماضية ظاهرتين متناقضتين، أولهما تحقيق بعض مطالبها الأساسية، وتوفير ظروف صحية ملائمة نسبياً، في الدول التي وصلت البرجوازية الصغيرة فيها إلى السلطة، مما خلق حالة استقرار لديها، خصوصاً وأن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها هذه الدول أدت إلى استقرار نسبي للأسعار. وثانيهما تفاقم حالة معمعان النضال النقابي المطلي، والسياسي، في معظم الدول الأخرى، عدا الدول النفطية.

اختلف الوضع منذ بداية السبعينات حين أفل نجم «الدولة الوطنية»، وشملت السيطرة الامبريالية معظم الدول العربية، مما فاقم من مشاكل الطبقة العاملة في مختلف الأقطار. لهذا أصبحت مشكلة انخفاض الأجر مشكلة حقيقية في ظل الارتفاع الهائل لأسعار السلع والمواد الأساسية، على ضوء الارتباط بالسوق الرأسمال العالمي، والخضوع لمستوى الأسعار فيه.

لكن هذه الطبقة تعيش مجموعة إشكالات هامة أهمها صلاتها بالريف، سواء العمال الزراعيين، أو حتى مختلف شرائح الطبقة العاملة، لأن التكوّن الحديث لهذه الطبقة ـ عدا قطاعات محددة ـ يجعل صلاتها الريفية قوية، مما يسهم في استمرار تأثير الريف فيها (العادات الريفية، الأيديولوجيا والمفاهيم)، ثم تمركزها في القطاع الثالث (البناء، المواصلات، المالية والتجارة، الإسكان، المرافق العامة، الخدمات الأخرى)، الذي لا يساعد على توحدها، ولا على تماسكها، رغم أن الأزمة الاقتصادية تطالها، وتزيد من انسحاقها، ليس بسبب تناقص درجة تناسب الأجور مع الأسعار فقط، بل لأن الأزمة الاقتصادية، تؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي التي تشمل مختلف قطاعات الاقتصاد، مما يزيد من حجم العاطلين عن العمل.

---

[*]ـأعتقد أن هذا الرقم تقريبيا.

البرجوازية الصغيرة:

إذا كـان المجتمـع الفلاحـي يوجـد برجوازيـة صـغيرة فلاحيـة، وحـرفيين يقطنون المدن، فإن انـهيار الريف، مع محدودية نمو الطبقـة العاملـة، وسَّـع من حجم البرجوازية الصغيرة المدينية، التي تمركزت في مؤسسـات الدولـة أساساً، لكنـها شملت القطاعـات المتعلمـة، التـي عملت فـي القطـاع الخـاص (الأطبـاء، المهندسـون، المعلمـون...). ولقـد ازدهـرت هـذه القطاعـات مـع ازدهـار حركـة رأس المـال، والنشـاط الاقتصـادي الـذي حـدث بفعل الـنفط. فتكونت كتلة كبيرة من البرجوازية الصغيرة، التي عاشت حالة من البحبوحة.

ولاشك فإن الأزمة الاقتصادية قد طالتها أيضاً، من جوانـب مختلفـة،منـها بطء حركة رأس المال، وتراجع النشاط الاقتصادي، إفلاس العديد من الدول وبالتالي العجز عن زيـادة الأجور، أو اللجوء إلـى التسريح، لتهلك الفئـات الدنيا فيها، وينحدر مستوى الفئات الأخرى.

وفـي المقابل يزداد غنـى فئـة قليلـة لا تتجـاوز نسـبتها 5% مـن مجمـل السكان، هذه الفئة التي غدت تحصل علـى أكثر مـن نصف الـدخل القـومي، والتـي تعمـل علـى إخراجـه إلـى البلـدان الرأسـمالية لتكديسـه فـي البنـوك الإمبرياليـة، ويتقـوم نشـاطها الأساسـي فـي القطـاع الثالـث أي التجـارة والخدمات.

القضية القومية

ما يعتور القضية القومية اليوم مشكلتين مترابطتين، التجزئة والاحتلال. حيث غدت الأمة الواحدة إثنتين وعشرين دولة، وأجزاء أساسية محتلة (فلسطين، الجولان، الأهواز، الاسكندرون، سبته ومليلة). ولقد تبلورت هذه الصيغة في إطار السيطرة الاستعمارية الماضية، وتكرست في إطار السيطرة الإمبريالية.

لكن مشكلة التجزئة ليست حديثة، فقد وجدت مع انهيار الدولة المركزية بعد سقوط الدولة العباسية بفعل أزمة «نمو» البنية الاقتصادية الاجتماعية وأزمة «سيطرة» العرب على القوميات الأخرى، هاتان الأزمتان عبرتا عن نفسيهما من خلال صراعات مذهبية، أو قومية مذهبية، أو طبقية، أو سياسية. لكنهما قادتا إلى انهيار الدولة المركزية، مما فتح آفاق «إنقسام» الشعب إلى قبائل وطوائف، وتحوّل الدولة إلى دويلات متنازعة. وتكوّن نمط إنتاجي يسهم في الجزيء (الإقطاع الشرقي). إلا أنها كرست نمط الإنتاج التجزيئي الذي أبقى الدويلات، والعلاقات القبلية الطائفية.

وحين بدأ الاستعمار مدّ سيطرته، بدأ انطلاقاً من مخطط مسبق يهدف إلى «تطوير» التجزئة من خلال إعطائها صيغة سياسية. لهذا عندما رحل ترك دولاً عديدة. ولتأكيد نجاح ذلك عمل على ربط الاقتصاد المحلي بالمركز الرأسمالي من خلال «تطوير مستقل» لاقتصاد كل بلد، وبشكل يجعل هذا الاقتصاد بحاجة إلى لمركز الرأسمالي. حيث طوّر، في المرحلة الأولى، أصناف محددة في الزراعة (القطن، الحرير..) وجعلها زراعة أحادية، مما جعل المزارعين يقعون تحت وطأة الحاجة لتصديرها للمركز الرأسمالي لأنه الوحيد القادر على استيرادها. ثم طوّر، في المرحلة الثانية، استخراج الخامات والنفط، ليصبح مصدر الدخل الأساسي، وهو بدوره بحاجة للمركز الرأسمالي لتسويقه.

ويكمن الهدف الاستعماري - الإمبريالي من تكريس التجزئة، في إيجاد كل الظروف التي تسمح بالسيطرة على الوطن العربي، من خلال ضمان تشتت قواه الأساسية، البشرية والاقتصادية والسياسية. لهذا ارتبطت التجزئة بتكريس التخلف الاقتصادي الاجتماعي، والسياسي الفكري، من أجل خلق الظروف المناسبة لاستمرار التبعية للمركز الإمبريالي. إن تقسيم الوطن العربي يهدف تحقيق غرض إستراتيجي - عسكري يتمثل في التحكم بكل منطقة من خلال عزلها عن المناطق الأخرى، وتوفير القوى اللازمة

للسيطرة عليها. كما يهدف تحقيق غرض اقتصادي اجتماعي يتمثل في تنمية فئة اجتماعية محلية تستفيد من واقع التجزئة لتؤسس كل مصالحها على هذا الأساس، من خلال كونها الوسيط الاقتصادي بين المركز الرأسمالي والسوق المحلي، ومن خلال كونها الحاكم السياسي الذي يعمل في إطار السياسات الإمبريالية.

وضمن هذا الإطار يأتي التدخل العسكري الإمبريالي، الذي يسعى للحفاظ على المصالح الإمبريالية التي هي في جوهرها مصالحها في إبقاء السوق المحلي جزءاً من نظامها الكوني، أي بقائه خاضعاً «للاحتياجات الأساسية للديمقراطية الصناعية»[35]. كما أنه ضمن هذا الإطار دعم الفكرة الصهيونية، ومن ثم تأسيس الكيان الصهيوني، الذي يقوم بدور «مانعة الصواعق» بالنسبة للدول الرجعية النفطية، «عن طريق تحويل أنظار وطاقات العرب الراديكاليين عن الدول العربية»[36]، يقوم بدور الحاجز الذي يمنع تحقيق الوحدة، ويسهم أيضاً في كل عمليات الإمبريالية الهادفة إلى مواجهة القوى الثورية، ومنع التقدم الاقتصادي.

إن القضية القومية العربية، هي قضية تحرر العرب، وتحقيق وحدتهم القومية، في سياق السعي لتحقيق النهضة التي تسمح بالتقدم الاقتصادي الاجتماعي، والثقافي السياسي، بما يهيئ الظروف للانتقال إلى الاشتراكية، هذا الهدف الأسمى بالنسبة للطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء. ونحن لم نناقش هنا قضية وجود «أمة عربية» أو لا، لأن اتجاهات الحركة الوطنية المختلفة لم تعد تختلف حول هذه القضية، رغم الاختلاف في عمق القناعة فيها. والقوى التي تطرح غير ذلك هي القوى الإمبريالية عموماً، والقوى الطائفية. لكن تبقى الحاجة لدراسة تاريخية، وانطلاقاً من رؤية مادية جدلية، لتاريخ ونشوء الأمة العربية، لكننا معنيون اليوم بدراسة القضية القومية، وفي وضعها الراهن، حيث تصبح قضيتا الوحدة القومية والتحرير جزء من البرنامج القومي الديمقراطي الهادف إلى إنجاز الثورة القومية الديمقراطية.

---

(35)- نعوم تشومسكي (حقوق الإنسان) والسياسية الخارجية الأميركية)، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1984 (ص7).

(36) -جوزيف شوربا «تآكل ميزان القوى في الشرق الأوسط»، مجلد دراسات إستراتيجية، ج1 رقم - 15- إصدار مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت) (ص15).

الثورة الديمقراطية

على ضوء ذلك ما هي طبيعة الثورة في الوطن العربي؟ لقد جرى تداول أكثر من صيغة لطبيعة الثورة، فاعتبرها البعض ثورة تحرر وطني اعتماداً على الدور الخارجي (الاستعمار - الإمبريالية)، واعتبرها البعض ثورة «وطنية» ديمقراطية (بمعنى ثورة محلية قطرية). كما اعتبرها نفر ثالث ثورة اشتراكية. ونحن على ضوء دراستنا العامة للبنية الاقتصادية الاجتماعية، وللقضية القومية، معنيون بتحديد طبيعة الثورة، لكي يكون ممكناً تحديد أهدافها.

ثورات وطنية أم ثورة قومية:

وأولى القضايا في هذا المجال هي قضية من يطرح هذا البرنامج قضية المصريين، أو السوريين، أو... أم قضية الجماهير العربية؟
وكان الاتجاه الأساسي يؤكد على الثورات الوطنية، بينما كان التحليل الموضوعي يشير إلى ضرورة الثورة الواحدة، فللأمة حركتها التاريخية الواحدة، بغض النظر عن التجزئة أو اختلاف الظروف، وهي تسير دائماً في اتجاه الوحدة والتقدم. ورغم تزايد الاتجاه القطري نتيجة عجز القوى القومية وانقسامها، واتجاه أقسام منها نحو الماركسية بأفقها الشيوعي التقليدي، ونتيجة بروز المقاومة الفلسطينية وتكريسها منطقاً «كيانياً» ضيقاً، برغم كل ذلك فإن التجربة الماضية أكدت أهمية الثورة القومية الشاملة، وكان لتزايد دور الكيان الصهيوني والولايات المتحدة دوراً في إبراز أهمية النضال القومي. كما أن مأزق كل الأنظمة العربية يؤكد ذلك أيضاً.

إن الوطن ليس الأقطار والدول التي قامت على أساس معاهدة سايكس - بيكو، ونظرتّ إيديولوجياً من قبل الاتجاه الشيوعي التقليدي وعلمائه الأساسيين في الاتحاد السوفييتي في مرحلة محددة، بل أنه الوطن العربي الذي أخذ شكله الجغرافي نتيجة التطور التاريخي الطويل. ولقد جاءت تسمية الثورات «الوطنية» انطلاقاً من الانتماء «لوطن» هو «القطر»، والوطن أحد عناصر تشكل الأمم، وكذلك المجموعات البشرية التي هي

الشعب. ولذلك فقد كان التنظير الأساسي ينطلق من وجود أمم، رغم عدم تنظير ذلك بشكل واضح أو نفيه. فما دام الوطن هو القطر والشعب هم السكان القاطنين فيه، والحديث يجري عن تطور هذا الوطن وهذا الشعب، فهو «أمة». ولذلك كان الحديث عن الأمة العربية سطحياً وشعارياً، أما الممارسة فقد كانت قطرية ضيقة. وكان كل ذلك يؤشر إلى اختلال تصورات القوى وهشاشة في تحليلاتها.

إن الوطن هو الوطن العربي، والشعب هو الشعب العربي (وليس الشعوب العربية). قضاياه واحدة وهموم جماهيره الفقيرة وطموحاتهم واحدة، بغض النظر عن الفروقات الجزئية (أو ما يسمى الخصوصيات)[37]، وبغض النظر عن درجة وعي هذه الحقيقة من قبلهم، رغم اقتناعهم بالقضايا الأساسية الجوهرية مثل الوحدة وفلسطين والتقدم العربي. وهذا يقتضي تحقيق ثورة قومية تطرح قضايا الوطن، ومشاكل الجماهير الشعبية. وتحقيق الوحدة القومية هدف من أهداف الثورة في أمة مجزأة، والتجزئة لا تسقط إلا بالقوى الموحِّدة والنضال الموحَّد، لأن تكريس «الدول» بالثورات القطرية لا يسقط التجزئة بل يكرسها. إن إسقاط التجزئة لا يكون إلا بحركة عربية شاملة. هذا ما أكدته الوقائع (الثورة الديمقراطية البرجوازية، ألمانيا، فيتنام)، وهذا ما تؤكده ظروف وطننا.

ثورة تحرر وطني أم ثورة ديمقراطية؟

القضية الأخرى هي حول طبيعة الثورة هل هي ثورة تحرر وطني فقط أم ثورة ديمقراطية؟ لقد غدا واضحاً أنها ثورة ديمقراطية لأسباب عديدة أهمها:

أولاً: ارتباط الفئات المستغِلة داخلياً بالعدو الأجنبي (الإمبريالية والكيان

---

[37]-لقد حارب لينين نظرية الخصوصيات وأكد على المركزة دائماً، واتهم أصحابها بـ«الاقتصادية» «ملاحظات اقتصادية حول المسألة القومية» المختارات في 10 مجلدات، المجلد 5 (ص92).

الصهيوني)، وتحول الأنظمة والقوى الرأسمالية التابعة إلى أدوات تخدم المخطط الإمبريالي عموماً. مما فرض معركة مزدوجة، ضد الإمبريالية وعلى رأسها الإمبريالية الأميركية والكيان الصهيوني كقوى خارجية، وضد الأنظمة والقوى الرأسمالية التابعة كقوى طبقية مستغِلة ومضطهدة داخلياً، مما جعلها معركة وطنية طبقية في آن معاً.

ثانياً: كون الإمبريالية لم تعد تسيطر بقواها العسكرية فقط (الاحتلال المباشر) بل غدت السيطرة الاقتصادية ركناً أساسياً في سياستها، ليصبح النضال ضدها سياسي طبقي أيضاً، إنها لم تعد رأسمالية محلية (وطنية) فقط، بل غدت رأسمالية عالمية تضطهد الشعوب.

ثالثاً: كون مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرأسمالية التابعة العربية ارتبطت بتحقيق نهضة عربية حديثة تقوم على تجاوز التخلف، وإقامة نظام ديمقراطي علماني، وتحقيق الوحدة القومية.

إنها لم تعد ثورة ضد مستعمر خارجي فقط، بل غدت ثورة من أجل استقلال الأمة وتحقيق نهضتنا وتقدمها ووحدتها. لذلك فهي ثورة وطنية ضد الإمبريالية والصهيونية ومن أجل الاستقلال القومي وتحرير الأرض المحتلة، وديمقراطية من أجل تحقيق الوحدة القومية، وإقامة نظام يمثل الطبقات الشعبية ويعبّر عن مصالحها، ويسعى لتحقيق تقدمها.

ثورة ديمقراطية أم ثورة اشتراكية؟

وهي ثورة ديمقراطية وليست ثورة اشتراكية، لأن الوطن يعيش مرحلة «الرأسمالية المشوهة»، متخلفاً وتابعاً، مجزأ ومحتلاً. والثورة الاشتراكية بحاجة إلى الوحدة القومية أولاً، والتقدم وخاصة الصناعي ثانياً. ولأن الوطن العربي يعاني من ضعف الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الأولى في تحقيق الاشتراكية، وحزبها أداتها في تحقيقها. وما دامت الثورة الديمقراطية لم تنجز بعد فإن الحديث عن الثورة الاشتراكية يغدو طفولياً.

وبالتالي فإن الثورة الديمقراطية هي عتبة الثورة الاشتراكية، وهي مرحلة ضرورية لإنجاز مهام الثورة البرجوازية التي لم تتحقق، وإزالة كل المعيقات التي تمنع تقدم الوطن وتحرره، وهي ضرورية لبناء القاعدة

الصناعية، والبنية السياسية الأيديولوجية التي تسمح بالانتقال إلى الاشتراكية. ولكنها يجب أن تتحقق بفعل الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، في إطار تحالف شعبي واسع.

حول طبيعة الثورة:

إنها إذن ليست ثورات «وطنية»، ولا ثورة تحرر وطني، ولا ثورة اشتراكية، إنها ثورة قومية ديمقراطية تهدف إلى مواجهة العدو الخارجي وتحرير الأرض المحتلة، تحقيق الوحدة القومية وإنجاز مهام الثورة الديمقراطية، وإلغاء التبعية والتخلف. إنجاز الوحدة جزء جوهري فيها وهذا يقتضي مواجهة كل القوى المحتلة والطامعة والمرتبطة، الساعية للحفاظ على التجزئة وعلى توسيع الاحتلال، وهي الإمبريالية والصهيونية والرأسمالية التابعة. ولن تتحقق الوحدة القومية إلا في خضم المعركة ضد هذه القوى، وبنهوض الحركة الشعبية العربية، وبلورة القوى القادرة على قيادة الثورة القومية الديمقراطية.

وهي ثورة العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة، لا ثورة طبقة واحدة فقط، وهي لذلك ثورة الطبقات الشعبية، رغم تمايز ادوار الطبقات فيها، ورغم ضرورة قيادة تحالف العمال والفلاحين الفقراء لها، من أجل تحققها، وهذا هو العنصر الجوهري والمهم فيها.

(4)

بنية الحزب الطبقية

الحزب هو المعبّر الأيديولوجي عن طبقة. إنه حامل أفكارها ومفاهيمها، والمندمج فيها، وهو أداتها من أجل تحقيق مطامحها وأهدافها. انطلاقاً من أن لكل طبقة اجتماعية مصالح محددة، ورؤية معينة، حتى وهي لا تعي تلك المصالح تماماً، ولا ترى هذه الرؤية. ولقد أوجد التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية صورة نموذجية لهذا المسألة، انطلاقاً من طبيعة الانقسام الطبقي الذي أوجده الاستغلال الرأسمالي. أما في البلدان المتخلفة، نصف الصناعية، أو الزراعية، أو حتى غير الصناعية وغير الزراعية، فقد اختلطت الأمور نتيجة اختلاط الطبقات، حيث فعل التطور القاصر فِعله في اختلال البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية والبنية الأيديولوجية السياسية، حيث وجدت تعقيدات حقيقية طالت طبيعة تمثيل الحزب لطبقة، كما طالت طبيعة المفاهيم التي من المفترض أنها تعبّر عن هذه الطبقة. مما أوجد شكلاً من التمثيل الافتراضي نسبياً، وجعل الوعي بهذه القضية مسألة حاسمة في مسيرة تطور العمل الثوري.

إن القضية في البلدان المتخلفة هي ليست قضية الثورة الاشتراكية، لأن المجتمع لا ينقسم إلى أقلية برجوازية وأغلبية بروليتارية، أوجدتها ظروف التطور الصناعي، وبالتالي جعلت أيديولوجيا الطبقة العاملة مندمجة مع طبقة واقعية. بل أن القضية هي قضية مجتمعات تعيش نمطاً إنتاجياً هجيناً، لكنه ليس صناعياً، سوى جزئياً، ولا زراعياً، سوى جزئياً أيضاً. وفي هذا الظرف تكون هناك حاجة لثورة وسيطة، هي الثورة القومية الديمقراطية، الهادفة إلى بناء مجتمع متوازن وقابل للتطور والانتقال إلى الاشتراكية. لكن يعترض هذه الثورة إشكالات حقيقية أساسها غلبة الطبقة الوسطى، (البرجوازية الوسطى، البرجوازية الصغيرة الريفية والمدينية). والطبقة الوسطى غير قادرة على تحقيق الثورة القومية الديمقراطية، لأن تفكك قواها، واستشراء النزعة الفردية لديها (المستمدة من الوعي البرجوازي، أو من الوعي الموروث) لا يجعلها قادرة على تحديد الرؤية الإستراتيجية التي تسمح بتحقيق الثورة الديمقراطية. بل أن دورها يؤدي ـ كما توضح في التجربة العربية ـ إلى استفادة فئة منها على حساب الفئات الأخرى، وبالتالي انتقالها إلى مواقع الفئات الكمبرادورية (الرأسمالية

التابعة) وبالتالي إجهاضها النشاط الثوري الذي تسهم فيه. إن مصلحة هذه الطبقة تتعارض مع مسار التطور الثوري في هذا الوقت من القرن العشرين، وفي ظل سيادة النظام الرأسمالي العالمي. حيث يحتاج تحقيق الثورة الديمقراطية إلى اعتماد سياسة مستقلة عن السوق الرأسمالي العالمي، والاستفادة من دور الدولة في تحقيق تراكم رأسمالي، يسمح بالتطور الصناعي السريع، والتطور الزراعي القادر على تلبية حاجات البلد. وتحتاج القضية الأخيرة إلى حرمان البرجوازية من مراكمة رأس المال لمصلحة مراكمة عامة لها.

لهذا نجدها تحقق بعض التقدم في سياق إزاحة الفئات الكمبرادورية السابقة لها، أو بقايا الإقطاع، وحين تحقق ذلك تتفكك وتسيطر الفئة «اليمينية» منها، التي تتمسك بـ«الانفتاح»، أي بالعلاقة مع السوق الرأسمالي العالمي، ومراكمة رأس المال الخاص، فتكرس تبعية البلد، وتعيد إنتاج «نظام التخلف»، أي نظام التجزئة، ودور القطاع التجاري.

إن غلبة الطبقة الوسطى يعطيها دوراً أساسياً في الواقع، خصوصاً حين يترافق مع مشكلة أخرى تعترض الثورة الديمقراطية، هي مشكلة عدم توحّد الطبقات المسحوقة، أي العمال والفلاحين الفقراء، الذين بوحدتهم يوجدون ظروفاً جديدة. وتعتمد هذه الوحدة بدورها على مدى اندماج الفكر الثوري بالواقع العياني. لاشك أن الماركسية هي تعبير عن أيديولوجيا الطبقة العاملة الأوروبية، لأنها ولدت في إطار تطور البنية الطبقية من جهة والفكر من جهة أخرى في تلك البلدان. لكنها أيضاً هي المعبّرة عن أيديولوجيا الطبقة العاملة العالمية حتى تلك الجنينية في البلدان المتخلفة[38]. لكن سيادة الطبقة الوسطى يفرض سيادة أنماط من الأيديولوجيا المثالية المعبّرة عن تلك الطبقة[39]. وهي أنماط متباينة في الظاهر، برغم كونها كلها تعبر عن أيديولوجيا مثالية. لكن الطبقة الوسطى تحمل في «وعيها» «أيديولوجيات» مختلفة، منها الحديث، أي البرجوازي العلماني، والبرجوازي المحافظ، ومنها السلفي المغرق في التعصب، وهو الموروث من الماضي أساساً. في هذه الظروف تبرز الحاجة إلى أن تصبح الماركسية ليست نظرية عامة فقط، بل نظرية واقعية أيضاً. أي نظرية تخص الظرف المحدد، فتتجاوز كونها «فلسفة»، لتصبح أيديولوجيا معبّرة

---

(38)-في هذا الإطار لابد من ملاحظة سياق طرح هذه المسألة كما هو وارد في الفقرة السابقة من هذا الفصل.

(39)-نقصد سيادة هذا النمط من الايديولوجيا في إطار الحركة السياسية تحديداً، رغم تقاطعه في أحيان كثيرة مع نمط الايديولوجيا السائدة في المجتمع.

عن طبقة في واقع معين، وزمن محدد، لكي يكون ممكناً لها أن تهزم الأيديولوجيا السائدة، لأن هزيمتها أيديولوجياً هو المدخل إلى هزيمتها واقعياً. ومن ثم تصبح قادرة، اعتماداً على تحالف عمالي فلاحي، على أن تفتح آفاقاً جديدة للثورة الديمقراطية، آفاق أن يلعب التحالف العمالي الفلاحي دوراً قيادياً فيها.

كيف يتم ذلك؟ نحن معنيون هنا بالإجابة على الجانب المتعلق بالأساس الطبقي للحزب. وإذا كنا تحدثنا في الفقرة السابقة عن الطبقات في الإطار الأكثر عمومية، من واجبنا الآن الإجابة عن السؤال حول ماذا يمثل الحزب في هذه الطبقات؟ ولماذا؟ مادام للحزب دور واقعي استناداً إلى رؤية أيديولوجية، واعتماداً على طبقة.

قلنا أن هذه القضية مرتبطة بالوضع العياني المحدد، وبالتالي لا يفيد فيها نقل تجارب أخرى. لكن دراسة التجارب الأخرى تفيد في إعطاء أمثلة على قضية علاقة الحزب بالطبقات، ودوره فيها، وبالتالي في إيضاح بعض مسائل الاتفاق والاختلاف بين التجارب المختلفة. لهذا سوف نعطي بعض الأمثلة بهدف تحقيق هذه الغاية، لكن أساساً بهدف توضيح مدى تعقيد الظروف العربية، ومدى الحاجة إلى أن نفهم هذه القضية فهماً صحيحاً.

تجارب مختلفة:

كانت أوروبا الغربية أواسط القرن التاسع عشر تشهد تبلوراً طبقياً واضحاً كما أسلفنا، حيث استطاعت البرجوازية فرض سلطتها في عدد من الدول، وحوّلت أقسام أساسية من الجماهير، من حرفيي المدن وفلاحي الريف، إلى طبقة عاملة كبيرة العدد، تتحكم في العملية الإنتاجية كلها. إنها قوّة العمل الأساسية التي تنتج السلع، وتوجد فائض القيمة[40]. لذلك اعتبرها كل من ماركس وإنجلز قوّة التغيير الأساسية، وصانعة الاشتراكية، فناضلا من أجل تطوير الصراع الطبقي: الطبقة العاملة ضد الطبقة البرجوازية، الأغلبية ضد الأقلية، والقوة التقدمية ضد القوة الرجعية. كما عملا من أجل بناء حزب يعبّر عن مصلحة الطبقة العاملة في تطلعها الثوري[41]. لقد كان حزب طبقة تمثل الأكثرية ضد طبقة تمثل الأقلية

(40)ـ ماركس «العمل المأجور والرأسمال» دار التقدم ـ فرع طشقند، دون تاريخ، وأيضاً ماركس «الأجور والأسعار والأرباح» دار التقدم ـ موسكو، دون تاريخ.

(41)ـ أنظر مثلاً، ماركس، انجلز «بيان الحزب الشيوعي» دار التقدم (موسكو) الفصل الثاني الصفحات (57- 67).

وتستولي على فائض القيمة، وتدعم دورها بسيطرتها على السلطة السياسية، على الدولة.

وجاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي في ظروف جديدة. فروسيا القيصرية كانت أضعف الحلقات في السلسلة الرأسمالية، وبرجوازيتها لم تكن قد تبلورت كقوة اقتصادية وسياسية، بل أنها نمت نتيجة تأثير النمو الرأسمالي العالمي، وليس نتيجة نموٍّ مستقل، لذلك ظلت ضعيفة، وتابعة إلى هذا الحد أو ذاك للرأسمالية العالمية، كما ظلت مترددة في الصراع ضد بقايا الإقطاع[42]. وكانت الطبقة العاملة بداية القرن العشرين ناشئة قليلة العدد نسبة إلى عدد السكان العام. لذلك كان الصراع متداخلاً، فمن جهة بقايا الإقطاع ممثلة بالقيصرية، والبرجوازية، ومن جهة أخرى الطبقة العاملة، وجموع الفلاحين. وكان الفلاحون يمثلون القوة الاجتماعية الأساسية اقتصادياً وعددياً. لذا أكد لينين على أن الحزب ليس حزب الطبقة العاملة فقط، وإنما حزب العمال والفلاحين[43]، وأن الثورة ليست ثورة الطبقة العاملة ضد البرجوازية، بل ثورة جموع الشعب ضد القيصرية، من أجل تحقيق الثورة الديمقراطية[44].

لقد كان الحزب، حزب الطبقة العاملة أواسط القرن التاسع عشر إلى نهايته، وأصبح حزب العمال والفلاحين بداية القرن العشرين. وكان هذا التحوّل يعبّر عن انتقال الثورات من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان الرأسمالية المتخلفة، حيث تختلط الرأسمالية ببقايا الإقطاع، والمطامح البرجوازية بأفكار الاكليروس.

أما في الصين والفيتنام فقد اختلف الحزب عنه في روسيا القيصرية، حيث كانت الرأسمالية قشرة لامست سطح المجتمع ولم تنغرس فيه، فظلت الشعوب فلاحية في إطار العلاقات الإقطاعية. فكان الحزب هو حزب الفلاحين أساساً، إضافة إلى دور عمالي محدود. لأن الفلاحين كانوا قوة الإنتاج الأساسية، ولم يكن دور الطبقة العاملة واضحاً[45]. لقد كان دورها محدوداً على الصعيد الإنتاجي، وبالتالي كانت محدودة عددياً. وهو ما يميزه عن التجربة الروسية، حيث كانت الطبقة العاملة قوّة إنتاجية، وإن

---

[42]-لينين «خطتا الاشتراكية ـ الديمقراطية في الثورة الديمقراطية» دار التقدم (موسكو). (ص45- 46) و(ص109).

[43]-لينين «المختارات في 10 مجلدات» المجلد (1) دار التقدم (موسكو) 1978 (503-513).

[44]-لينين «خطتا الاشتراكية ـ الديمقراطية» مصدر سبق ذكره (ص109).

[45]-اسحق دويتشر «الثورة التي لم تتم» دار دمشق (دمشق) ترجمة فؤاد أيوب (ص122).

كان للفلاحين دورٌ مهمٌ، وكانت التطورات تسير في اتجاه تراجع دور الفلاحين وتنامي دور الطبقة العاملة.

وإذا كان الحزب أواسط القرن التاسع عشر جاء تعبيراً عن تزاوج الفكر الاشتراكي والطبقة العاملة، كان في روسيا القيصرية، ثم في الصين والفيتنام، تعبير عن تزاوج الفكر الاشتراكي وحركة العمال والفلاحين.

أما في الوطن العربي فإن الوضع مختلف عن هذه وتلك، وإن كان يحوي بعض سماتهما. ويمكن إبراز الاختلاف من خلال دراسة التطور الاقتصادي الاجتماعي الذي شهده الوطن منذ بداية هذا القرن. وفي هذا السياق يمكن الحديث عن مرحلتين، مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ومرحلة ما بعدها. حيث كان الوضع في المرحلة الأولى شبيهاً بالوضع في الصين وفيتنام، حيث كان الفلاحون هم القوة الاقتصادية الأساسية، أما الطبقة العاملة فكانت متكوّنة حديثاً، وكان دورها في العملية الاقتصادية لازال محدوداً نتيجة طبيعة تكوّنها، حيث نمت في قطاعات غير إنتاجية بشكل عام، أو في إطار النمو الصناعي الذي تمّ على هامش الوجود الاقتصادي للرأسمال الأوروبي. أما اختلافها عن الصين وفيتنام فكان نتيجة أن حركة الفلاحين الثورية، وحركة الطبقة العاملة النامية، والمتكوّنة حديثاً، لم يندمجا بالفكر الاشتراكي، الذي ظلّ على هامشهما. لهذا قادت البرجوازية الناشئة (وأحياناً بقايا الإقطاع)، الطامحة للسلطة، وللتفاهم مع الاستعمار، قادت كل النشاط الجماهيري. فلم تنتصر انتفاضات الفلاحين التي هي السمة الأساسية للنضال الثوري خلال هذه المرحلة، بل انتصرت «البرجوازية».

أما في المرحلة الثانية، فكما توضّح سابقاً، تهدّم الريف ولم تنُم الصناعة، بل تضخم القطاعين التجاري والاستخراجي (النفطي). مما جعل اتجاه التمركز لا يتخذ شكل تمركز الطبقة العاملة، نتيجة التمركز الصناعي، بل اتخذ شكل تمركز سكاني، دون سيماء طبقية واضحة، سوى الانقسام بين فئات غنية مترفة وفئات فقيرة، أما الريف فقد زادت الفئات ذات الملكية الصغيرة، كما ازداد عدد العمال الزراعيين.

لهذا تبلورت المشكلة التي جرى الحديث عنها سابقاً، مشكلة غياب القوة الإنتاجية (مع سيادة القوى الاستهلاكية)، وغلبة الفئات الوسطى، وتكوّن كتلة مدينية ذات سند ريفي. خصوصاً أننا لا نستطيع دمج الماركسية، كأيديولوجيا علمية، بالفئات الوسطى لتعبر عن حركتها. لأنها،

إذا ما جرت محاولات من أجل ذلك، سوف تتحوّل إلى رؤية مثالية، ذات غطاء ماركسي وهو ما حدث عملياً لدى العديد من الاتجاهات السياسية. وهذه إشكالية معقدة تختلف في نفس الوقت عن كل التجارب السابقة. حيث كان العمال الروس قوّة إنتاجية، مما جعلهم قوّة سياسية، حتى وهم لا يمثلون إلا نسبة محددة من السكان، وحيث كان الفلاحون الفقراء الصينيون قوة إنتاجية فأصبحوا قوّة سياسية اعتمدها الحزب الشيوعي الصيني لكي تكون قوّة التغيير الأساسية.

إن المشكلة الأولى هي مشكلة الأيديولوجيا الماركسية التي لم تندمج بحركة المجتمع التاريخية. ولاشك أن لهذا أسبابه، الذاتية والتي جرى بحثها في فصول سابقة، والموضوعية حيث يشار في هذا المجال إلى قوّة الأيديولوجيا الدينية[46]، رغم أولوية الظروف الذاتية هنا. أما المشكلة الثانية فهي الوضع الطبقي. لكن رغم كل ذلك، فإن طريق التقدم ليست مغلقة، بل أن آفاقها واسعة وهو ما يعتمد على حلّ المشكلة الأولى إلى حدٍّ بعيد، وهذا ليس تهويلاً من دور الوعي[47]، لكن الظروف الطبقية المعقدة تفرض ذلك. إذن، في أي الطبقات يرتبط الحزب؟ وعن أيها يعبّر؟ ونحن نفصل هنا بين المسألتين، لأن الحزب الذي يحمل أيديولوجيا، ترتبط بمصالح الفئات الأكثر فقراً، وتحديداً بالطبقة العاملة، والذي لا يستطيع تنظيم الفئات الوسطى دون أن تتخلى عن «وعيها» وأيديولوجيتها، يمكنه في إطار الظروف التي توجدها الثورة القومية الديمقراطية، توحيد فئات أوسع في إطار تحالف طبقي، يجعله القوة الكبيرة، وأولى أسباب هذه

---

[46]-أنظر مثلاً، مكسيم رودنسون «الماركسية والعالم الإسلامي» دار الحقيقة (بيروت) ط2، 1982.

[47]-أنظر سعيد المغربي «الثورة ومشكلات التنظيم» مصدر سبق ذكره، الفصل الثاني.

المسألة حالة الإفقار المطلق التي تعيشها الطبقات الشعبية كلها[48]، دون أن تلغي هذه الحالة التمايز الطبقي ذاته.

في أي الطبقات يرتبط الحزب؟

إن كون الحزب هو المعبّر عن المنهجية المادية الجدلية يفرض عليه التعبير عن الطبقة غير المالكة. لهذا كان يعبّر في أوروبا الرأسمالية عن الطبقة العاملة. وهو يعبّر عندنا عن الطبقة العاملة. لكن طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية تسمح بانضمام فئات أخرى، خصوصاً الفلاحين الفقراء، الذين يملكون أرضاً لا تفي بمتطلبات المعيشة، مما تجعلهم يلجاؤون إلى العمل كعمال زراعيين، أو التي تفي بمتطلبات المعيشة وفق حدودها الدنيا. وهؤلاء نسبة كبيرة من سكان الريف. هذا إضافة إلى أصحاب الحرف الصغيرة، التي تضررت من اعتماد السوق على الاستيراد، وكذلك الموظفون براتب محدود الذين يسحقهم غول الأسعار.

لهذا من الضروري أن يرتبط الحزب بتحالف عمالي - فلاحي، يضم في إطاره أقسام من الفئة الدنيا من البرجوازية الصغيرة المدينية.

ولكن عن أيها يعبر؟

الحزب لا يعبّر عن المصالح الضيقة للطبقة فقط، بل يعبّر عن مصالحها العامة، مصالحها المرتبطة بمصلحة الأمة كلها. لهذا فهو يعبّر مصلحة الأمة في مرحلة الثورة الديمقراطية، وفي مرحلة الثورة الاشتراكية. والحزب يلعب دور أداة الطبقة في سياق دورها ضمن إطار الأمة، ومن أجل تقدمها. وبالتالي فهو يقود حركة الأمة التاريخية الصاعدة. وإذا كان دوره في المرحلة الاشتراكية واضحاً، لأن الانتقال إلى الاشتراكية يفرض أن تكون الطبقة العاملة هي الأكثرية في المجتمع، فإن دوره في مرحلة الثورة الديمقراطية يفترض التحديد الصحيح لطبيعة علاقاته بالطبقات الأخرى.

وفي هذا السياق لابدّ من توضيح أن هناك عاملان يحددان هذه القضية، العامل الأول: هو حالة الإفقار المطلق التي تعيشها الطبقات الشعبية، الناتجة عن سياسة النهب الاقتصادي التي تمارسها الفئات لمستغِلة -

---

(48)-نفس المصدر الفصل الأول.

الحاكمة، والتي تؤدي إلى اتساع الهوّة بين الفقراء والأغنياء، وتفرض على فئات متزايدة من الذين يتضررون من اختلال مستوى المعيشة (الناتج عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض القيمة الفعلية للأجور) التحوّل إلى فئات فقيرة غير قادرة على العيش، وبالتالي الاندفاع لخوض معترك النشاط السياسي الثوري. والعامل الثاني: هو طبيعة النضال من أجل تحقيق الثورة القومية الديمقراطية، حيث يلعب النضال القومي دوراً مهماً في خوض فئات متزايدة من الجماهير ميدان النشاط السياسي من جهة، كما تلعب قضايا الوحدة القومية، وقضايا الحقوق والحريات الديمقراطية دوراً في هذه المجال.

وبالتالي يستطيع الحزب التحالف مع فئات مختلفة من البرجوازية الصغيرة، في سياق النضال من أجل الثورة القومية الديمقراطية. فيستطيع كسب أقسام من الفلاحين المتوسطين، ومن الموظفين، وأصحاب المهن الحرّة، وكذلك من الطلاب والمرأة، ليشكل تحالفاً طبقياً واسعاً، يمثل أغلبية كبيرة قادرة فعلاً على تحقيق الانتصار.

لكن ما هي الأشكال التي يتخذها هذا التحالف الطبقي[*]؟ كيف يوحد الحزب جماهير واسعة من العمال والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة المدينية، مادام هو حزب الطليعة؟ نترك مناقشة ذلك لوقت آخر.

إذا كانت الظروف الموضوعية قد فرضت مراراً عديدة إعادة النظر في المفاهيم المتداولة، فإن الظروف الراهنة تطرح المسألة بقوة. خصوصاً وأن الظروف الاقتصادية التي غدت تسود الوطن العربي فرضت تفاقم الصراع الطبقي، وتزايد عدد الطبقة العاملة، حيث انحدرت فئات كبيرة من البرجوازية الصغيرة، وغدت تعيش حالة فقر حقيقي. لذا انفتحت آفاق الصراع القومي الطبقي من جديد. وفي هذه الوضع تكون إعادة النظر في البنية الأيديولوجية الماركسية المتداولة في الوطن العربي ذات أولوية.

ونشدد على إعادة النظر في البنية الأيديولوجية، لأن إشكالات رؤية الواقع التي تبلورت على شكل سيادة رؤية (اقتصادية)،أو (مطلبية)، وانتشار النظرة الميكانيكية، مع تغييب للوعي السياسي، الوعي الشمولي، المعبَّر عنه في القضايا القومية والديمقراطية، وقضية السلطة السياسية،

---

[*]-نتحدث هنا عن التحالف الطبقي، الذي يؤهل الحزب تشكيل قاعدة جماهيرية واسعة، على أساس برنامج محدد، يقوم على أساس تحقيق أهداف الأمة في مرحلة معينة، هي المرحلة القومية الديمقراطية. لكن المرحلة القومية الديمقراطية تفرض إيجاد صيغ من التحالف السياسي، مع قوى تعبّر عن اتجاهات فكرية مختلفة، ولديها تصورات سياسية معينة، لكنها تتبنى الأهداف العامة للثورة القومية الديمقراطية.

لأن هذه الرؤية كانت نتاج إشكالية منهجية تتمثل في قلب الماركسية إلى نظرية مثالية، قلب الجدل إلى سكون، والرؤية الجدلية إلى رؤية ميكانيكية، تحويل المادية الجدلية إلى لاهوت، حيث يجري تقديس النصوص على حساب المنهج. واختزال الماركسية إلى نظرية تطورية، والعمل الثوري إلى نشاط مطلبي.

وبالتالي فإن إعادة النظر يجب أن تنطلق من الجذر، لتشمل كل الفروع الأخرى، لا أن تجري إعادة النظر في بعض الجزئيات، مع تجاهل الجذر: المنهج.